مواجهة ظاهرة التدخين في التشريع الكويتي والاتفاقية الدولية لمكافحة التبغ: دراسة مقارنة

د. ندى يوسف الدعيج*
د. عيسى حميد العنزي**

الملخص:

على الرغم من تقدم العديد من الدول في مكافحتها للتدخين فإن إقرار منظمة الصحة العالمية للاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ في مايو ٢٠٠٣م قد قدم دفعة قوية في هذا الطريق؛ فدخلت التزامات الدول مكافحة التدخين من إطار الصبغة الوطنية لكل دولة على حدة إلى التزام دولي تساءل عنه الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية.

وتأتي أهمية مكافحة التدخين في أنه انتهاك لحقوق العديد من أفراد المجتمع من أجنة وأطفال ونساء ورجال. كما أن استهلاك منتجات التبغ تحمل في طياتها انتهاكاً للبيئة الطبيعية لما تسببه من تلوث. وبالفعل فقد كان لنصوص القانون الوطنية معززة بنصوص الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ دور في الحد من مكافحة التدخين من خلال تجريمه واعتبار تلك النصوص سنداً قانونياً لانطلاق المسؤولية الجنائية والمدنية والدولية.

وتقوم منهجية هذه الدراسة على إجراء المقارنة بين التشريعات الوطنية – الكويتية أساساً – والاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ من أجل إبراز أوجه الشبه والاختلاف بينهما، أيهما يجب أن تقتدي بالأخرى وفي أي الحدود.

* دكتوراه في القانون الدولي البيئي من جامعة Pace بنيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ٢٠٠٢م، ومدرس بقسم القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة الكويت، دولة الكويت.

** دكتوراه في المنظمات الدولية من جامعة Renes، فرنسا، عام ١٩٩٥م، مدرس بقسم القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة الكويت، دولة الكويت.

المقدمة:

إن ظاهرة التدخين التي جاءتنا من المجتمعات الغربية تعد من الظواهر الخطيرة التي بدأت تغزو مجتمعاتنا العربية. ويسقط ضحية لاستهلاك التبغ أعداد كبيرة من أبنائنا وبناتنا، وتتحلل الأسر اجتماعياً، وينهار الأفراد صحياً، وتتلوث الطبيعة بيئياً، الأمر الذي أثار حملة لمحاربة التدخين بجميع الوسائل بما في ذلك التضييق على زُراع التبغ ورفع الدعم عنهم وحجب التسهيلات عن صناعة منتجاتهم من التبغ ورفع ضريبة هذه المنتجات وكذلك محاربتها من خلال التشريعات القانونية المختلفة التي تسبب بعض منها في إلزام تجار التبغ بدفع مبالغ طائلة للمتضررين من هذه المنتجات.

ولكن على الرغم من هذه الحملة ما زالت منتجات التبغ في متناول اليد، ولا تحجب عن صغار السن، وتتناولها النساء – بخاصة الحوامل منهن – بكثرة، وفي معظم الأحيان تجد المدخنين يستهلكون منتجات التبغ في أماكن مغلقة كالسيارة والمكتب وإدارات الدولة دون أن يكترثوا بضررها على الموجودين من حولهم، بل لا يستجيبون لطلب غير المدخنين بالكف عن ذلك معتبرين التدخين ممارسة لحرية شخصية!!

فهل لنا أن نستعرض الإطار القانوني للتشريعات الوطنية في مجتمعاتنا العربية من خلال دراسة الحالة في دولة الكويت للنظر في مدى تجاوب هذه التشريعات مع الهدف المتمثل في مكافحة التدخين، وأين تقع الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ لعام ٢٠٠٣م من هذه التشريعات؟ وما الإضافات التي أدخلتها لمكافحة التدخين في الكويت والعالم العربي والعالم أجمع؟[١].

لقد ركزت هذه الدراسة على إبراز أوجه الشبه والاختلاف بين التشريعات

---

(١) اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، ٢١ مايو ٢٠٠٣م، اجتماع منظمة الصحة العالمية السادس والخمسون، ج ص ع ٥٦-١(فيما يلي اتفاقية مكافحة التبغ).

المحلية في دولة الكويت والاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ رغبة في اقتداء أحدهما بالآخر لمعالجة أوجه النقص والعوز في أي منهما. وترتكز عموم الدراسات القانونية في منهجيتها على ضرورة إبراز التشريعات القانونية ومدى فاعليتها وأسلوب وضعها موضع التنفيذ وآثارها القانونية. ومن هذا المنطلق حرصنا ألا تخرج هذه الدراسة عن الإطار العام لنظيراتها من الدراسات القانونية، فخصصنا الفصل الأول لأهم التشريعات الخاصة بمكافحة التبغ، بينما تناولنا في الفصل الثاني فاعلية هذه التشريعات ووسائل تنفيذها وآثارها.

وفي هذا السياق لا بد من استعراض العناصر التالية في محاولة لإجراء مقارنة عادلة تكشف أوجه التفوق والتخلف في التشريعات الوطنية والدولية:

مبحث تمهيدي: استعراض تاريخ التدخين ومخاطره.

الفصل الأول: الحظر القانوني للتبغ ومنتجاته:

المبحث الأول: حظر زراعة التبغ وصناعته.

المبحث الثاني: حظر الاتجار بمنتجات التبغ.

المبحث الثالث: حظر الإعلان عن منتجات التبغ.

المبحث الرابع: حظر تدخين النساء والحوامل.

المبحث الخامس: حظر تدخين الأطفال وصغار السن.

المبحث السادس: حظر التدخين السلبي وفي الأماكن العامة.

المبحث السابع: حظر تلويث البيئة باستخدام منتجات التبغ.

الفصل الثاني: أساليب وقنوات تنفيذ حظر التدخين وآثاره.

المبحث الأول: أساليب وقنوات تنفيذ حظر التدخين.

المبحث الثاني: المسؤولية القانونية هي الأثر القانوني لحظر التبغ.

خاتمة وتوصيات.

مبحث تمهيدي
استعراض تاريخ التدخين ومخاطره

عرف التدخين عام ١٤٩٢م حينما أحضر كولومبوس معه التبغ من جزر ياباما في كوبا[٢]، وبدأت زراعة التبغ وكثرت مزارع الدخان؛ حيث كانت الماشية تتأثر بروائحها الكريهة، وكانت بعض الحيوانات تصاب بصدمات عصبية نتيجة ابتلاعها لنبات التبغ[٣].

كما عرف المكسيكيون والهنود الحمر في القرون السابقة الدخان حين كانوا يحرقون الأعشاب لممارسة السحر والشعوذة ويستنشقون الدخان المتصاعد منها، وهو ما يسمى بالتدخين الأرضي، وفي بعض الأحيان تغرز عصا في حفرة بالأرض بها نار مشتعلة بهدف استعمالها كما يستعمل الغليون، وهذه العصا مهمتها إيجاد ممر ممتد من قاع الحفرة إلى سطحها، وعندما تسحب العصا من الأرض تترك وراءها تجويفاً، فتمتد منه غيمة الدخان المحروق في القاع ثم ينبطح الرجل أرضاً واضعاً فمه على فوهة الأنبوب الترابي المجوف ليسحب الطبقة الدخانية المتصاعدة من قاع الحفرة[٤].

ومن الجدير بالذكر، أن أول من أدخل التبغ إلى أوروبا هو الطبيب فرانشكوهرناندیز الذي أحضر نبات التبغ معه إلى فرنسا هدية للملكة الأم كاثرين من ملك إسبانيا فيليب الثاني[٥]. وقد أظهرت بعض الدراسات أن التبغ انتقل إلى بريطانيا عن طريق إسبانيا[٦].

---

(٢) د. محمد نبهان، لماذا...؟ هذه الحملة على التدخين، دار المريخ، (السعودية، ١٩٨٩م) ص ١٣.

(٣) عز الدين الدنشاري وسينوت حليم دوس، التدخين «دراسة علمية هادفة»، دار المريخ للنشر، (الرياض، ١٩٩٦م) ص١٤، [لاحقاً الدنشاري و دوس].

(٤) علي البلهاسي، غرائب الاختراعات والاكتشافات، جريدة الجزيرة، الطبعة الأولى، العدد١٠٤٧٣، ١ يونيو ٢٠٠١م، ص ١٢.

(٥) الدنشاري ودوس، مرجع سابق، ص١٤.

(٦) المرجع السابق، ص١٤.

وعندما انتشر وباء الطاعون في عام ١٦٦٤-١٦٦٦م نصح الأطباء السكان بالتدخين للوقاية من الوباء، ثم أدخل التبغ في قانون الأدوية وسيلة للعلاج، فكان يستعمل على هيئة حقن شرجية لعلاج بعض الأمراض(٧). كما أكد سفير فرنسا في لشبونة جون نيكوت - الذي أخذ مصطلح نيكوتين أحد مكونات السيجارة من اسمه - على أن للتدخين فوائد علاجية مثل إعادة الوعي وعلاج الكثير من الأمراض(٨). ومن هنا بدأت عادة التدخين الانتشار في أوروبا وأفريقيا والصين والشرق الأوسط(٩).

وظهرت السيجارة بشكلها الحالي لأول مرة في البرازيل عام ١٨٧٠م(١٠). وهي ورقة تبغ تحتوي خليطاً متنوعاً من المواد الكيميائية العضوية وغير العضوية. وُيكَوِّنُ دخان التبغ عند احتراقه مزيجاً من الغازات غير المتجانسة والأبخرة المكثفة. ويحتوي السنتيمتر المكعب من دخان السيجارة ملايين الجزيئات من هذا المزيج، كما أن حرارة الجمرة المشتعلة تصل عند امتصاص الدخان إلى ٨٤٨ درجة مئوية و٨٣٥ درجة مئوية في أثناء اشتعالها دون امتصاص للدخان(١١). وبعض المركبات الكيميائية في السيجارة لا تتغير بالحرارة وتندفع إلى نهاية السيجارة، بينما غالبية المركبات تتعرض لتغيرات في أثناء الاحتراق فتتأكسد أو تفقد الهيدروجين أو تتلف(١٢). وقد أثبتت أحدث الأبحاث الطبية العالمية أن دخان السيجارة يحتوي ٤٠٠٠ مادة كيميائية، منها

---

(٧) المرجع السابق، ص١٤.

(٨) التدخين، <http://www.sehha.com/generalhealth/smoking.htm> ، آخر زيارة للموقع كانت في ١ يونيو ٢٠٠٣م، [لاحقاً التدخين].

(٩) الدنشاري ودوس، مرجع سابق، ص١٤.

(١٠) التدخين، مرجع سابق.

(١١) هاني عرموش، التدخين بين المؤيدين و المعارضين، دار النفائس (بيروت، ١٩٨٦م) ص ٩٣، [لاحقاً عرموش].

(١٢) المرجع السابق، ص ٩٣.

٤٠٠ مادة سامة ومسؤولة عن الإصابة بالسرطان والأمراض المميتة، ومن أهمها النيكوتين والقطران وأول أكسيد الكربون(١٣). وتتكون السيجارة من عدد من المركبات الضارة بالكائنات الحية وأحياناً غير الحية(١٤).

---

(١٣) أنور بورحمة، الموت البطيء بالسم، **مجلة حياتنا**، العدد ٦٣٥، سبتمبر ٢٠٠١م، ص١٧، [لاحقاً بورحمة].

(١٤) أهم المركبات التي تتكون منها السيجارة: الأسيتون: مزيل لطلاء الأظافر، الأمونيا: منظف للأرضيات والحمامات، الفورمالدهايد (الفورمالين): مادة محنطة لحفظ الموتى والجثث، الكادميوم: يستخدم في إعادة شحن البطاريات، أول أكسيد الكربون: عادم السيارات، البيوتان: سائل يستخدم في الأنابيب البلاستيكية، دت: مبيد للحشرات، زرنيخ: سم، نفثالين: يستخدم في كرات النفثالين، نيكوتين: مبيد للحشرات، ميثانول: وقود للصواريخ، الأستيلين: غاز عديم اللون يستخدم في التلحيم، الأنيلين: سائل زيتي سام يستخرج من قطران الفحم، ويستخدم في الأصباغ والعطور، الأنثراسين: مادة هيدروكربونية في قطران الفحم، الأرغون: عنصر غازي عديم اللون والرائحة يوجد في الهواء، ويستعمل لملء المصابيح الكهربائية، البنزين أو البنزول: سائل ملتهب مستخرج من قطران الفحم، ويستعمل في صنع السكرين والأسبيرين، البيوتاديين: هيدروكربون غازي ملتهب يستعمل في صنع المطاط الاصطناعي، الميثان: غاز المستنقعات والمناجم، الحامض الإستياري: مادة بيضاء صلبة تستخرج من بعض الدهون أو الشحوم، وتستخدم في صنع الشموع، الأستيرين: مادة هيدروكربونية سائلة عطرة غير مشبعة تستخدم في صنع المطاط، التوليووين: سائل عديم اللون يستخدم في صنع الأصباغ والأدوية، التولودين: مركب أميني يستخدم في صنع الأصباغ والأدوية، الأسيتالديهيد: سائل عطري طيار عديم اللون، أسيتيك أسيد: حمض الخليك، الفوران: سائل ملتهب عديم اللون، الإندول: مركب متبلر، حمض لينوليك: حمض زيت الكتان، الميثيلامين: غاز متفجر ملتهب، أكسيد النتريك: غاز سام عديم اللون، نترات البنزين: زيت سام، سيانيد الهيدروجين: مادة سامة، سيتوسترول: نوع من الدهون المعقدة، كوينولين: نوع من الزيوت أو الدهون. أ: **النيكوتين:** النيكوتين مادة سامة جداً، وتعتبر من أقوى السموم الموجودة في السيجارة، وهذه المادة لاتوجد في الطبيعة إلا في التبغ فقط، وتستخدم في صناعة المبيدات الحشرية بوصفها قاتلاً للحشرات. والنيكوتين يؤثر بقوة على الدماغ والجهاز العصبي المركزي ويسبب زيادة ضربات =

وتبين بعض الدراسات المرتبطة بتاريخ التدخين أن بعض المشاهير كانوا يدخنون بشراهة. فقد كان الملك إدوارد الثاني يدخن سيجاراً صغيراً وسيجارتين قبل تناول طعام الإفطار، ثم يدخن سيجاراً واحداً وعشرين سيجارة بعد طعام الإفطار. وبعد فترة من الوقت بدأ يعاني التهاباً في الشعب الهوائية وضيق التنفس، ثم أصيب بنوبات قلبية أدت إلى وفاته. (١٥) كما كان العالم النفسي سيجموند فرويد مدخناً شرهاً؛ يدخن ١٢ سيجاراً في اليوم مما أدى إلى إصابته

القلب وتقليص الشهية وتقليل الدورة الدموية في اليدين والرجلين. كما أنه يكفي حقن٦٠ ملليجرام منه في دم الإنسان ليؤدي إلى الوفاة فوراً. أما تأثير النيكوتين على الألياف العضلية فهو مادة سمية تسبب ارتخاء العضلات، ومتى مازادت نسبة النيكوتين في الجسم فإنه يؤدي إلى الغثيان المصحوب بالقيء **ب: القطران:** القطران هو مادة سمية سوداء تستخدم أساساً في صناعة مواد الطلاء وسفلتة الطرق. والقطران يتكون من عدة آلاف من الكيماويات الصلبة وبعض المواد الهيدروكربونية، الهيدروجين والكربون، الموجودة في بنزين السيارة التي أثبتت التجارب المعملية ارتباطها بأمراض القلب والدورة الدموية وأمراض الرئة وبعض السرطانات وأمراض انتفاخ الرئة والالتهابات الشعبية الحادة بالإضافة إلى الالتهابات المزمنة في الفم والشفتين واللسان. وفي حالة وجود قرحة بالفم فإن القطران يؤخر عملية الالتئام بل قد تتحول القرحة إلى قرحة سرطانية. **ج: أول أكسيد الكربون**: يتألف أول أكسيد الكربون من الغازات السامة وهو الغاز نفسه الذي ينبعث من العادم في السيارة. فهذا الغاز يضعف قدرة الدم على حمل الأوكسجين حيث إن هيموجلوبين الدم يفضل الاتحاد مع أول أكسيد الكربون أكثر من الأوكسجين بنسبة تصل إلى أكثر من مئتي ضعف وبذلك يتعطل عمل الهيموجلوبين الأساسي، وهو حمل الأوكسجين إلى أنسجة الجسم المختلفة ومنها عضلات القلب والمخ مما يتسبب عنه أمراض خطيرة كالذبحة الصدرية، حيث نلاحظ أن أكثر المدخنين يعانون قصر التنفس، واضطرابات النظر، انظر: بورحمة، مرجع سابق، ص١٧. انظر كذلك: التدخين، الموسوعة الدينية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م، ص١٦٤ [لاحقاً الموسوعة العربية العالمية].

(١٥) عادل الدمرداش، الإدمان مظاهره وعلاجه، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٢م، ص ٢٦٤، [لاحقاً الدمرداش].

بسرطان الفم، ومن ثم القضاء عليه.[١٦] كما أن ابن جورج السادس كان يدخن في سن المراهقة، حتى أصيب بسرطان الرئة وتقلصات في شرايين الساق.[١٧]

ودفعت أضرار التدخين ببعض الحكام لمحاربته. ومما روي عن السلطان مراد الرابع أنه كان يأمر بقطع شفتي مدخن التبغ وجدع من يتعاطاه سعوطاً (أي استنشاقاً)، أما السلطان محمد الرابع فقد كان يأمر بلف حبل من أوراق التبغ حول عنق المدخن ووضع غليونه في أنفه ثم شنقه وهو في هذه الحالة، ومن ناحيته محمد اليدفجي، الوالي العثماني الذي ولي مصر في سنة ١٧٤٣م أمر بمنع التدخين علناً، وكان رجال شرطته ينكلون بمن يضبط وهو يدخن حتى إنهم كانوا يجبرونه على التهام حجر غليونه بمحتوياته المشتعلة.[١٨] ولم يكن الحكام المسيحيون أقل شراسة في مكافحة هذه الآفة، فقد أمر جاك الأول ملك إنجلترا بالقبض على السير ولتر رالي الذي عني بنشر التبغ في البلاد ثم شنقه ناسباً له تهمة تسميم الناس، وكان يفعل ذلك بكل من يتجر بالتبغ أو يدخنه.[١٩] كما أصدر جيمس الأول عام ١٦٠٤م قانوناً لمحاربة التدخين[٢٠]، وقام بمعارضته في كتابه "مقاومة التبغ" حيث أثبت حقيقة أن التدخين ضار بالصحة.[٢١] ومن ناحيتها فرضت الملكة فيكتوريا في روسيا القيود على التدخين مما أسهم في الحد من هذه الظاهرة.[٢٢] وكان الروس حتى أواخر القرن السابع عشر يعاقبون المدخن أول مرة بالجلد، فإذا عاد جدعوا أنفه، ثم يقتلونه في المرة الثالثة.[٢٣]

---

(١٦) المرجع السابق، ص ٢٦٤.
(١٧) الدنشاري ودوس، مرجع سابق، ص١٨.
(١٨) د. نبهان، مرجع سابق، ص ص ٨٣-٨٤.
(١٩) المرجع السابق، ص ٨٤.
(٢٠) المرجع السابق، ص ١٥.
(٢١) التدخين، مرجع سابق.
(٢٢) الدنشاري ودوس، مرجع سابق، ص١٧.
(٢٣) د. نبهان، مرجع سابق، ص ٨٤.

وقد سنت كل من الدنمارك والسويد وهولندا والنمسا والمجر خلال القرن السابع عشر قوانين لمحاربة التدخين، حتى إن الكنيسة حرمت دخول المدخنين للصلاة فيها.(٢٤) ومازالت الجهود الوطنية والدولية نشطة في مقاومة هذه الآفة.

وفي أول إحصائية عن التدخين في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٨٠م تبين أن الأمريكيين، البالغ عددهم ٥٠ مليوناً آنذاك، يدخنون ١,٣ بليون سيجارة سنوياً، وحينما زاد عددهم إلى ٢٠٤ ملايين زاد عدد السجائر المدخنة إلى ٥٣٦ بليون سيجارة سنوياً(٢٥).

ومع انتشار عادة التدخين بدأت تظهر تأثيراتها الضارة على الإنسان سواء أكان مدخناً أم جليساً، فقد فاق عدد ضحايا التدخين ذلك الرقم الذي خلفته كل من حرب البوسنة والهرسك والحروب الأهلية في أفريقيا ومرض الأيدز مجتمعة(٢٦). الأمر الذي يتطلب من المشرع ضرورة اتخاذ موقف حازم من هذا الخطر الداهم على البشرية. ومن ناحيتها، أدت الشريعة الإسلامية دوراً مهماً في مكافحة هذه الآفة.

فعلى الرغم من أنه لم يرد نص في القرآن أوالسنة بحرمة التدخين(٢٧) الذي لم يكن معروفاً في عصر النبوة(٢٨)، فإنه وإن اختلفت أنواعه، يلحق

---

(٢٤) المرجع السابق، ص١٥. د. مصطفى ماهر عطري، التدخين والصحة، المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية، سلسلة الثقافة الصحية، (الكويت، ٢٠٠٠م) ص ٨ [فيما يلي عطري].

(٢٥) التدخين، مرجع سابق.

(٢٦) أحمد رجائي الجندي، الإدمان، "http://islamset.com/arabic/ahip/adict/mkdmh.html"، آخر زيارة للموقع كانت في ٢٨ أبريل ٢٠٠٣م.

(٢٧) محمد ياسر القضماني، التدخين داؤه ودواؤه، د. ن، (الكويت، ١٩٩٩م) ص ص ٥٣-٦٣.

(٢٨) عبداللطيف ياسين، أضرار التدخين على الجنسين وكيفية الإقلاع عنه، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص ٦٨، [لاحقاً ياسين].

بالإنسان ضرراً بالغاً إن آجلاً أو عاجلاً في نفسه وماله، ويصيبه بالكثير من الأمراض، ومن ثم يكون تعاطيه محظوراً شرعاً، ولا يجوز للمسلم استعماله حفاظاً على الأنفس والأموال وتجنباً للأضرار التي أوضحت الدراسات والأبحاث الطبية حدوثها، وحفاظاً على تماسك الأسر والمجتمعات، فالمؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف(٢٩). ومن جانبه يرى الدكتور زكريا البري أنه بعد أن تبينت أضرار التدخين طبياً، فإن حكم شرب الدخان يدور بين الحرمة والكراهة التحريمية(٣٠). أما الشيخ عطية صقر عضو لجنة الفتوى ومجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، فيرى أن مكافحة التدخين سواء أكان حراماً أم مكروهاً، أمر يقره الإسلام؛ لأنه يحب المسلم القوي الكامل في كل نواحيه الصحية والفكرية والروحية والاقتصادية والسلوكية بوجه عام(٣١).

والقاعدة الشرعية في الإسلام هي أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وتعاطي الدخان مفسدة عظيمة للصحة والمال وأذىً للناس بالرائحة الكريهة للدخان. فقد قال ابن نجيم: إذا تعارضت مفسدة ومصلحة قدم دفع المفسدة؛ لأن اعتناء الشرع بالمنهيات أشد من اعتنائه بالمأمورات(٣٢).

وقد أفتى الشيخ ابن باز – رحمه الله – بحرمة التدخين حين قال: "إن

---

(٢٩) جاد الحق علي جاد الحق، الحكم الشرعي في التدخين، في سلسلة الهدي الصحي، الجزء الأول، مطبوعات منظمة الصحة العالمية، ١٩٨٨م، منشورة على موقع منظمة الصحة العالمية "http://www.who.org"، آخر زيارة للموقع كانت في ٢٨ أبريل ٢٠٠٣م.

(٣٠) د. زكريا البري، الحكم الشرعي في التدخين، في سلسلة الهدي الصحي، الجزء الثاني، منشورة على موقع منظمة الصحة العالمية "http://www.who.org";"، آخر زيارة للموقع كانت في ٢٨ أبريل ٢٠٠٣م.

(٣١) د. عطية صقر، المرجع السابق.

(٣٢) طارق الطواري، حكم الدين في عادة التدخين، بحث علمي مقدم للمؤتمر الإقليمي الأول لمكافحة التدخين، الذي نظمته الجمعية الكويتية لمكافحة التدخين والسرطان، الكويت، ٢٦–٢٧ أبريل، ١٩٩٨م، ص ١٤٣–١٤٤، [لاحقاً الطواري].

التبغ بكل أنواعه محرم كالخمر؛ لكونه خبيثاً ويشتمل على أضرار كثيرة ولا يجوز بيعه ولا تدخينه ولا التجارة فيه... وأن الله – سبحانه وتعالى – قد أباح لعباده الطيبات من المطاعم والمشارب، وحرم عليهم الخبائث" والتبغ من الخبائث(٣٣). بل وصل بالبعض أن أبطل إمامة شارب التبغ في الصلاة ورفض شهادته(٣٤).

وبحسب إحصاءات وزارة الصحة المصرية، فقد ارتفع عدد المدخنين إلى ثلاثة عشر مليوناً يمثلون ٢١٪ من عدد السكان، ويسببون خسائر اقتصادية لمصر تعادل مليون يوم عمل، فيما تنفق الأسرة المصرية ٥٪ من دخلها على السجائر، لذلك لم يتردد مفتي مصر في الإعلان، في مارس الماضي، عن حرمة التدخين، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك حينما أشار إلى حق زوجة المدخن في طلب الطلاق للضرر، خاصة عندما نستعرض أثر التدخين السلبي من جراء مجالسة غير المدخنين للمدخنين(٣٥).

ومن هذا المنطلق فقد حظرت معظم التشريعات الوطنية وعززتها التشريعات الدولية استعمال التبغ واستهلاكه وزراعته والاتجار به والإعلان عن منتجاته. فما موقف التشريعات الكويتية واتفاقية مكافحة التبغ من هذا الحظر لمنتجات تهدد سلامة الجسم والبيئة؟

---

(٣٣) الحكم الشرعي في التدخين، في سلسلة الهدي الصحي، الجزء الأول، مطبوعات منظمة الصحة العالمية، ١٩٨٨م، منشورة على موقع منظمة الصحة العالمية "http://www.who.org;"، آخر زيارة تمت للموقع في ٢٨ أبريل ٢٠٠٣م.

(٣٤) د. نبهان، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٣٥) أحمد منصور، خطورة التدخين على صحة الإنسان، بلا حدود، "http://www.aljazeera.net/programs/nolimits/articles/2000/12/12-30-1htm"، آخر زيارة تمت للموقع في ١٥ أبريل ٢٠٠٣م، [لاحقاً منصور].

الفصل الأول
الحظر القانوني للتبغ ومنتجاته

إن استخدام مصطلح الحظر في هذا المقام يقصد به المنع التام أو حتى التقييد الذي يطول زراعة التبغ وصناعته والاتجار بمنتجاته، وكذلك الإعلان عنها، أو حتى استهلاكها من قبل النساء والحوامل والأطفال وصغار السن، كما لا تستبعد استهلاكها في حضرة غير المدخنين أو في الأماكن العامة أو حتى استخدامها بشكل يلوث البيئة.

المبحث الأول
حظر زراعة التبغ وصناعته

للقضاء على ظاهرة التدخين والآثار السلبية له لا بد من القضاء على مصدر المواد الخام التي تسهم في وصول التبغ بأنواعه لأيدي المستهلكين. وبما أن التبغ من المنتجات الزراعية فلا بد من محاربة هذا النوع من الزراعة والصناعة.

ولكن إعلان حرب ضد زراعة التبغ وصناعته من شأنه أن يتضارب مع المصالح الاقتصادية للدول والأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يعتمدون في مدخولاتهم على التبغ. ومن هنا لا بد من التوفيق بين ضرورة القضاء على مصادر التبغ وبين المصالح الاقتصادية للدول والأشخاص الذين يعتمدون على التبغ مورداً أساسياً.

تقوم اقتصادات العديد من الدول على زراعة التبغ، كما في هاييتي وكوبا ودول أمريكا الجنوبية، إلى جانب دول آسيا الوسطى كأفغانستان وإيران والباكستان وشمال العراق[٣٦]. وهناك عدد آخر من الدول تعد صناعة التبغ

(٣٦) L'Etat Du Monde, Annuaire èconomique et gèopolitique mondial, èditions La Dècouverte, 1991.

وزراعته من أهم مواردها الاقتصادية، كما في دول شرقي آسيا وشرقي أوروبا وجمهورية مصر العربية والعراق والأردن ولبنان وسوريا(٣٧).

وزيادة معدل التدخين في العالم جعل هذه الصناعة تحقق الريادة على نظيراتها مما دفع روادها للنضال في سبيل رواجها، ولو على حساب صحة أفراد المجتمع ونظافة البيئة.

وقد أفلحت جهود الشركات التجارية المصنعة للتبغ في استقطاب المزيد من المدخنين، ولا سيما الشباب، بحيث بلغ عدد المدخنين في العالم نحو مليار ومائة مليون(٣٨). وأصبحت هذه الشركات تشكل ضغطاً كبيراً على صناع القرار الوطني والدولي مما كفل استمرار هذا الرواج، والحيلولة دون صدور تشريعات محلية أو دولية تحد منه.

وقد بلغ حجم تجارة السجائر في العالم سنوياً نحو ٤٠٧ مليارات دولار. وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في زراعة التبغ وصناعته في العالم؛ إذ تنتج أكثر من ثلث الإنتاج العالمي، أي ما يقارب ٧٣٥,٧٨١ طناً(٣٩).

وتتعيش الكثير من الأسر من وراء زراعة التبغ وصناعته التي توارثتها عبر عدد من الأجيال، الأمر الذي يجعل مسألة التخلي عنها والتحول لغيرها أمراً غاية في

---

(٣٧) Dr. Mohammad Al Khatib, Fighting Addiction & Smoking، ورقة مقدمة في المؤتمر الإقليمي الأول لمكافحة التدخين، الكويت ٢٦-٢٧ أبريل ١٩٩٨م، ص ص ١٤-٥٣.

(٣٨) انظر مجلة النبأ، السجائر تقتل مدخناً كل تسع ثوان، العدد ٤٣، مارس ٢٠٠٠م، ص٣، [فيما يلي مجلة النبأ].

(٣٩) يلي الولايات المتحدة بإنتاج التبغ بالطن سنوياً كل من الصين ٥٢٤,٥٠٠، زيمبابوي ٢١٢,٠٥٠، البرازيل ٤٤٢,٥٠٠، تركيا ٢٦٦,٥٠٠، اليونان ١٣٢,٠٠٠، أندونيسيا ١٧٥,٦٣١، ملاوي ١٤٢,٣٠٠، إيطاليا ١٣٢,٠٠٠، الهند ٦٣٥,٠٠٠، باكستان ٩٠,٤٥٠، كندا ٦٩,٣٠٠، تايلند ٦٨,٦٠٠، اليابان ٦٧,١٠٠، بلغاريا ٧٩,٠٠٠، بولندا ٤٤,٧٠٠، الأرجنتين ١١٧,٣٠٠، الفلبين ٦٧,٥٠٠. انظر المرجع السابق، ص٣.

الصعوبة، وقد يفسر على أنه محاولة لمسح هوية هذه الأسرة وتاريخها. كما أن عدداً كبيراً من الأفراد يعملون في أنشطة دوائر التبغ ويحصلون على دخلهم الوحيد منها.

وقد ترجم مشرعو اتفاقية مكافحة التبغ هذا القلق من خلال الإشارة في ديباجتها إلى "ضرورة التيقظ لأي جهود تبذلها دوائر صناعة التبغ لكي تقوض أو تخرب جهود المكافحة."(٤٠) وقد لطَّفت اتفاقية مكافحة التبغ من محاولاتها مكافحة هذه الآفة عندما عَرّفت مكافحة التبغ بأنها ليست القضاء التام بل مجرد "خفض العرض وتقليل الطلب"(٤١) الأمر الذي يحمل في طياته الإعلان بأن اتفاقية مكافحة التبغ لا تسعى إلى القضاء التام على دوائر إنتاج التبغ. لهذا آثرت اتفاقية مكافحة التبغ الانطلاق من مكافحة استهلاك التبغ وتحويل زراعته إلى زراعة محاصيل أخرى وتحويل صناعته نحو صناعات بيئية وصحية على الانطلاق من المكافحة المجردة لزراعة التبغ وصناعته، الأمر الذي قد يقلل فرص التصادم بين مشرعي الاتفاقية ودوائر إنتاج التبغ(٤٢).

وكذلك يقلل من فرص التصادم تبني اتفاقية مكافحة التبغ سياسة هادئة ومسالمة لنقل زارعي التبغ وصانعيه وتحويلهم من هذا المنتج نحو منتجات أخرى صديقة ودودة بيئياً. وتتمثل هذه الاستراتيجية في تزويد زارعي التبغ وصانعيه بالمعونات الاقتصادية مقابل تخليهم المرحلي عن زراعة التبغ وصناعته، إلى جانب تثقيفهم وتوعيتهم بمخاطر إنتاجه وتدخينه والتعرض لدخانه، بخاصة أن معظم زارعي التبغ والعاملين في مصانعه من المدخنين. فقد أشارت ديباجة اتفاقية مكافحة التبغ إلى أن "جهود مكافحة التبغ على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تتطلب توفير موارد مالية وتقنية كافية"(٤٣) قد توجه هذه الموارد

(٤٠) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، الديباجة فقرة ١٧.
(٤١) المرجع السابق، مادة ١ (د).
(٤٢) المرجع السابق، مادة ٢٠(١)(ب).
(٤٣) المرجع السابق، الديباجة فقرة ١٢.

لتعويض المتضررين من مزارعي التبغ حيث أكدت المادة ٢٢ (١)(ب)(٢) من اتفاقية مكافحة التبغ أهمية "مساعدة العاملين في صناعة التبغ الذين يتأثرون بتنفيذ الاتفاقية، عند الاقتضاء، على تطوير سبل عيش بديلة مناسبة اقتصادياً وقانونياً – وكذلك – مساعدة زارعي التبغ، عند الاقتضاء، على تحويل إنتاجهم الزراعي إلى محاصيل بديلة بأسلوب مجد اقتصادياً"(٤٤). وبالفعل فقد أقرت الاتفاقية بـ"الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تنشأ عن برامج مكافحة التبغ، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وحاجتها للحصول على المساعدات التقنية والمالية"(٤٥)، لذا طالبت المادة ١٧ الدول الأطراف بـ"تعزيز البدائل ذات الجدوى الاقتصادية للعاملين في صناعة التبغ وزارعيه وآحاد الباعة حسب الحالة."

وقد ربطت المادة ٤ (٦) من اتفاقية مكافحة التبغ بين برامج مكافحة التبغ والمساعدات الاقتصادية والتقنية، حين نصت على "أهمية المساعدة التقنية والمالية للمعاونة على التحول الاقتصادي لزارعي التبغ والعاملين فيه الذين تتأثر سبل معيشتهم تأثراً بالغاً نتيجة لتطبيق برامج مكافحة التبغ في البلدان الأطراف النامية والبلدان الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية"(٤٦) بخاصة أن دولاً متقدمة قد قطعت شوطاً في هذا الطريق تستطيع إفادة الدول النامية من هذه الخبرات.

ولحسن الحظ فإن دولة الكويت من الدول التي لا يساعدها مناخها الصحراوي على زراعة التبغ، غير أن ذلك لم يحل دون حظر زراعة التبغ في المادة الأولى من قانون مكافحة التدخين الكويتي رقم ١٥/١٩٩٥م، حين نصت على أنه "تحظر زراعة التبغ واستيراد بذوره وشجيراته إلا للأغراض

(٤٤) المرجع السابق، مادة ٢٢ (١)(ب)(٢،٣).
(٤٥) المرجع السابق، الديباجة فقرة ١٤.
(٤٦) المرجع السابق، مادة ٤ (٦)، ٢٠(٣).

العلمية "[٤٧]. ويعاقب منتهكو هذا النص بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً إلى جانب مصادرة منتجات زارعي التبغ ومستوردي بذوره وشجيراته[٤٨].

أما بالنسبة لإنشاء مصانع التبغ في الكويت فقد اشترط قانون الشركات التجارية في تأسيس أي شركة أن يكون محلها مشروعاً وغير مخالف للقانون أو النظام العام أو الآداب[٤٩]. وفي ظل الرقابة الحكومية على تأسيس الشركات يمكن لإدارة التراخيص بوزارة التجارة أن تمتنع عن منح التراخيص التي من شأن أنشطتها الإضرار بالصحة العامة، وهذا هو الحال بالنسبة لبناء مصانع التبغ في الكويت. فقد نصت المادة ٧ من قانون الصناعة الكويتي على أنه "لا يجوز إقامة منشآت صناعية جديدة... ما لم يتم الحصول على ترخيص بذلك من وزير التجارة والصناعة"[٥٠]. كما نصت المادة ١٠ من القانون ذاته على "ألا يكون غرض المنشأة مخالفاً للنظام العام أو الصالح العام"[٥١]. ومما لا شك فيه أن إقامة مصانع التبغ في غير الصالح العام، لما لها من آثار جسدية ونفسية على المدخنين وأسرهم، ومن ثم يتعذر منح تراخيص لإقامة مصانع التبغ في الكويت.

ولا يتعارض هذا التقييد مع تحرير التجارة العالمية من القيود وفتح حدود الدول أمامها، وهو ما كان من ضمن غايات منظمة التجارة العالمية[٥٢]، التي

---

(٤٧) القانون الكويتي رقم ٥/١٩٩٥م في شأن مكافحة التدخين، المادة الأولى.

(٤٨) المرجع السابق، المادة السابعة.

(٤٩) د. طعمة الشمري، قانون الشركات التجارية الكويتي، مؤسسة دار الكتب، ١٩٨٦م، ص ص ٩٠-٩١. د. أبو زيد رضوان، دروس في القانون التجاري: الشركات التجارية في القانون الكويتي، ١٩٨٦م، ص١٦.

(٥٠) قانون رقم ٦ لعام ١٩٦٥م بإصدار قانون الصناعة، مادة ٧.

(٥١) المرجع السابق، مادة ١٠ (٣).

(٥٢) د. مصطفى سلامة، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية: الهدف والمبادئ – وضع الدول – احترام القواعد، ورقة مقدمة في مؤتمر الكويت الأول "اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، ١٦-١٨ فبراير ٢٠٠٣م، تنظيم مكتب المقاطع والملحم للمحاماة والاستشارات، ص٢٣.

انضمت دولة الكويت لعضويتها في عام ١٩٩٥م. حيث إن هذا التحرير لا يحول دون اتخاذ الدولة لأية إجراءات – من خلال الاستثناءات العامة التي تمنحها إياها المنظمة – من أجل حماية الآداب العامة أو الحفاظ على النظام العام أو حماية الحياة الخاصة أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية(٥٣). ولا شك أن الآثار السلبية للتدخين على الصحة البشرية تصلح سنداً قانونياً للحيلولة دون التحرير الكلي للتجارة في مجال التبغ.

المبحث الثاني
حظر الاتجار بمنتجات التبغ

حين تفشل الدول في مكافحة زراعة التبغ وصناعته، تحتدم المعركة على صعيدها الثاني وهو الاتجار. فالاتجار دون قيود من شأنه أن ييسر استهلاك التبغ. فكما ذكرنا آنفاً بالنسبة لدولة الكويت فإن البيئة المناخية تحول دون زراعة التبغ والضوابط القانونية حالت – إلى الآن – دون إنشاء مصنع لإنتاج التبغ، غير أن منتجات التبغ متوافرة في الأسواق من باب التجارة.

وقد دعا نص المادة ٤ (٢)(ب) من اتفاقية مكافحة التبغ إلى "ضرورة اتخاذ تدابير للوقاية من استهلاك منتجات التبغ بأي شكل من الأشكال وتشجيع ودعم الإقلاع عن استهلاكها والحد منه"(٥٤). الأمر الذي يحمل في طياته مجابهة للأنشطة التجارية في مجال التبغ، التي لا تقتصر على السجائر وحدها، بل تشمل النارجيلة كذلك، التي لا تقل خطراً عن السجائر(٥٥).

(٥٣) أ. د. أحمد الملحم، القواعد الأساسية للاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات وأثرها على المؤسسات المالية، ورقة مقدمة في مؤتمر الكويت الأول "اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، ١٦–١٨ فبراير ٢٠٠٣م، تنظيم مكتب المقاطع والملحم للمحاماة والاستشارات، ص ٢٢٢.

(٥٤) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ٤ (١)(ب).

(٥٥) حجر النارجيلة الواحد يعادل تدخين ١٥ سيجارة، وكذلك برزت مخاوف انتشار عدوى السل والصفراء (اليرقان) وغيرهما من الأمراض عن طريق أنبوب فم النارجيلة الذي يتناوب الزبائن على استعماله. علام، مرجع سابق.

والدول النامية وفقاً لأحدث الإحصاءات تعتبر من أكثر الدول في استهلاك منتجات التبغ[٥٦]. وبسبب انخفاض مستوى الوعي الصحي مقارنة بالدول المتقدمة فإن هذه الدول تشكل سوقاً خصباً لشركات التبغ. ومن هذا المنطلق سنرى لاحقاً أن حظر التدخين بالنسبة للنساء والأطفال يحمل في طياته تقييداً لتجارة التبغ.

والأشد خطورة هو مواجهة الاتجار غير المشروع الذي يعتبر سلاحاً ذا حدين؛ الأول: أنه اتجار في سلعة تهدد الصحة العامة، الثاني: فإنه اتجار بأساليب تخالف القانون. والاتجار غير المشروع وفقاً لما ورد في نص المادة ١ (أ) من اتفاقية مكافحة التبغ هو "أية ممارسة يحظرها القانون أو أي سلوك يحظره القانون مما يتعلق بالإنتاج أو الشحن أو الاستلام أو الحيازة أو التوزيع أو البيع أو الشراء، بما في ذلك أية ممارسة أو سلوك مما يقصد منه تسهيل نشاط من هذا القبيل."

وحماية لضحايا هذا النوع من التجارة فقد طالبت اتفاقية مكافحة التبغ أعضاءها بضرورة القضاء على جميع أشكال الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ سواء من خلال التشريع الوطني أو الدولي[٥٧]. وبالفعل فقد منعت دولة الكويت "إدخال السجائر المصنوعة بأنواعها ومكوناتها والتبغ الخام ومشتقاته ولوازم التدخين إلى البلاد إلا إذا توافرت فيها الشروط التي تقرها وزارة الصحة"[٥٨].

وقد أصدر وزير الصحة الكويتي قراراً وزارياً تحت رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٩٦م لتحديد الشروط الواجب توافرها في السجائر المصنوعة. ومن أهم هذه الشروط "كتابة التحذير الصحي باللغتين العربية والانجليزية وبخط واضح على العلبة من الأمام وفقاً للنص الآتي: تحذير صحي (التدخين سبب رئيسي

(٥٦) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، الديباجة فقرة ٣.
(٥٧) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ١٥ (١).
(٥٨) القانون الكويتي لمكافحة التدخين، مرجع سابق، مادة ٢.

للسرطان وأمراض الرئة وأمراض القلب والشرايين)"[٥٩]. وكذلك كتابة نسبة النيكوتين والقطران على العلبة باللغة العربية بحيث لايتجاوز ما تحتويه السيجارة الواحدة ٠,٨ ملليجم من النيكوتين و١٢ ملليجم من القطران. ثم صدر القرار الوزاري رقم ٤١٢ لسنة ١٩٩٦م لتخفيض هذه النسب لتصبح ٠,٦ ملليجم للنيكوتين و١٠ ملليجم للقطران[٦٠]. وأي إدخال لمنتجات التبغ بخلاف هذه الشروط هو اتجار غير مشروع.

ومن أوجه محاربة الاتجار غير المشروع المطالبة بتوسيم غلاف منتجات التبغ بما يثبت مصدر هذه المنتجات[٦١]. الأمر الذي يحول دون الانتقال غير المشروع والمثري لتجار منتجات التبغ على حساب النظام التجاري الدولي، والحيلولة دون توفير هذه المنتجات بأسعار دون مستويات تحديد الدولة.

ووفقاً لنص المادة ١٥ (٧) من اتفاقية مكافحة التبغ فإن على الدول الأعضاء استخدام صلاحياتها في منح التراخيص التجارية للحد من أنشطة بعض التجار الذين يرتكزون في أنشطتهم على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ[٦٢].

ولكن نجاح إمبراطوريات التبغ التجارية حول العالم في إحراز الاتفاقية لنجاح باهر في مكافحة الاتجار بالتبغ والاكتفاء باستخدام سلاح الأسعار لخفض استهلاك التبغ. فقد نصت المادة ٦ من اتفاقية مكافحة التبغ على "١ – تقر الأطراف بأن التدابير السعرية والضريبية وسيلة فعالة ومهمة في خفض استهلاك التبغ من قبل مختلف فئات السكان ولا سيما الشباب، كما أن تطبيق سياسات ضريبية وعند الاقتضاء سياسات سعرية، على منتجات التبغ من شأنه الإسهام في بلوغ الغايات الصحية الرامية إلى الحد من استهلاك التبغ." ولقد

(٥٩) القرار الوزاري لوزير الصحة الكويتي رقم ٤٠٢ لعام ١٩٩٦م.
(٦٠) القرار الوزاري لوزير الصحة الكويتي رقم ٤١٢ لعام ١٩٩٦م.
(٦١) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ١٥(٢).
(٦٢) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ١٥(٧).

أثبتت هذه السياسة نجاحها في بعض البلدان. ففي الجزائر وحدها انخفض عدد المدخنين انخفاضاً واضحاً من ٧٧٪ إلى ٥٣٪ خلال ٤ سنوات، وذلك بسبب ارتفاع أسعار التبغ بمقدار ٤٠٠٪، ولعلها تكون مثلاً يقتدى من قبل دول أخرى للقضاء على تجارة التبغ أو الحد من استهلاكه(٦٣).

وللاستفادة من مثل هذه التجارب فقد طلبت المادة ٦ (٣) من الدول الأعضاء إرفاق تقاريرها الدورية المقدمة وفقاً للمادة ٢١ من اتفاقية مكافحة التبغ بجداول لكشف معدلات الضرائب المفروضة على منتجات التبغ، إلى جانب التدابير السعرية. ولا يقتصر الأمر عند التدابير السعرية فحسب، فقد نصت المادة ٧ من اتفاقية مكافحة التبغ على حرية الدول الأعضاء باتباع تدابير غير سعرية – تشريعية وتنفيذية وإدارية أو غيرها من تدابير – ترمي إلى الحد من الطلب على التبغ(٦٤).

وبما أن منتجات التبغ من السلع الضارة، لكنها غير محظورة التداول فإن الاتجار بها محفوف بالقيود والحواجز التي تسعى للحيلولة دون سهولة وصولها للمستهلكين. فقد نصت المادة ١٣ (٤)(ج) من اتفاقية مكافحة التبغ على ضرورة "تقييد استخدام الحوافز المباشرة أو غير المباشرة التي تشجع عامة الناس على شراء منتجات التبغ." فعلى سبيل المثال لا يجوز الإعلان أو الترويج إلى تسويق منتجات التبغ من خلال الإعلان أنه مع كل سلعة من منتجات التبغ يحصل المستهلك على مثيلتها بالمجان أو بسعر أقل. ومن هذه الإغراءات الحملات التي نظمتها شركة Reynolds منتجة سجائر Camel الشهيرة من خلال إقامة حفلات مغربية الطابع في سبعين مدينة أمريكية تقوم على الرقص الشرقي وتوزيع السجائر مجاناً(٦٥).

---

(٦٣) عرفة، مرجع سابق، ص ١٧٧.

(٦٤) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ٧.

(٦٥) علام، مرجع سابق.

ومن أساليب مكافحة الاتجار بالتبغ اتخاذ الدول الأعضاء في اتفاقية مكافحة التبغ تدابير فعالة لضمان أن تظهر علب منتجات التبغ بشكل يكفل توعية المستهلكين من المخاطر المحدقة بهم من جراء استهلاكه. فقد تطلبت المادة ١١ أن "تحمل كل عبوة من منتجات التبغ تحذيرات صحية تصف آثار التبغ الضارة بعبارات معتمدة من السلطات الوطنية ومتغايرة وبخطوط كبيرة وواضحة وظاهرة للعيان ومقروءة، وتغطي ٥٠٪ أو أكثر من مساحة العرض الرئيسية على ألا تقل ٣٠٪ من هذه المساحة وقد تتخذ شكل الصور أو النقوش أو تشمل صوراً أو نقوشاً."[٦٦] كما اشترطت المادة ١١ من اتفاقية مكافحة التبغ ضرورة تضمين كل علبة معلومات عن مكونات منتجات التبغ بلغته أو لغاته الرئيسية[٦٧].

وقد فاق التشريع المصري التشريعات الكويتية في حجز ثلث مساحة علبة منتجات التبغ لإبراز هذه التحذيرات[٦٨]، بينما خصصت التشريعات الكندية نصف المساحة، وفي البرازيل خصص جانبا العلبة لذلك[٦٩]. وكلما ازدادت مساحة التحذير كشف عن إمعان المدخن في الإضرار بنفسه، والحيلولة دون ادعائه الجهل بمخاطر التدخين.

ويثار التساؤل حول الأسلوب الذي يتم بموجبه توعية فاقدي نعمة البصر بأخطار التدخين، وكيفية تعرفهم وتلقيهم لهذه التحذيرات. هنا نشير إلى وجوب توسيم منتجات التبغ ببعض الرموز البارزة التي تمكن فاقدي البصر من تلقي مثل هذه التحذيرات قبل الإقدام على استهلاك منتجات التبغ، وإلا فيكون من حقهم مساءلة شركات التبغ عن أية أضرار تلحق بهم من جراء استهلاك التبغ دون اطلاع على تحذيرات العلبة.

---

(٦٦) المرجع السابق، مادة ١١ (١).
(٦٧) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ١١ (٢)(٣)، ١٣ (٤)(ب).
(٦٨) القانون المصري بشأن الوقاية من التدخين، مرجع سابق، مادة ٣ فقرة ٣.
(٦٩) علام، مرجع سابق.

المبحث الثالث

حظر الإعلان عن منتجات التبغ

الإعلان هو "أي شكل من أشكال الاتصال التجاري أو التوصية التجارية أو العمل التجاري بهدف له، أو يحتمل أن يكون له، تأثير يتمثل في الترويج لأحد منتجات التبغ أو لتعاطي التبغ، بشكل مباشر أو غير مباشر"(٧٠).

وتعتبر إعلانات التدخين من أهم الدوافع التي تساعد على زيادة عدد المدخنين وانتشار ظاهرة التدخين؛ حيث تتجه شركات إنتاج السجائر الكبرى إلى طمس الحقائق العلمية عن أضرار التدخين، وإخفاء معلومات مهمة عن مادة النيكوتين وآثارها الإدمانية وعلاقتها بالسرطان، والتلميح بما هو مخالف لحقيقة السيجارة. فبعض الإعلانات تلمح بأن التدخين مظهر من مظاهر الرجولة أو اكتمال الأنوثة، وبعضها يؤكد أن التدخين سبب للنشاط والحيوية. وكثير من الشباب المدخنين ممن تقل أعمارهم عن ١٤ عاماً يدخنون انسياقاً وراء الإعلانات التجارية.

ومما يزيد من حجم المشكلة قبول بعض الصحف اليومية لدول العالم الثالث وقنواتها الفضائية بنشر إعلانات التدخين الرخيصة رغبة في الكسب المادي السريع(٧١).

وقد أبدت اتفاقية مكافحة التبغ قلقها من خطر الإعلانات وأشارت إلى "تأثير جميع أشكال الإعلان والترويج والرعاية الرامية إلى التشجيع على استهلاك منتجات التبغ"(٧٢). وعادت لتؤكد في المادة ١٣ (١) أن "فرض حظر شامل على الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته، يحد من استهلاك منتجات

---

(٧٠) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ١ (ج).

(٧١) محمد بن صالح الحجاج، التدخين ومسؤوليتنا نحو الأجيال القادمة، "http://www.tadawi.com/htm/smoking.htm"، آخر زيارة تمت للموقع في ٢٠٠٣/٦/١٢م.

(٧٢) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، الديباجة فقرة (١٠).

التبغ." وبناء على هذه الحقيقة فقد طالبت الاتفاقية الدول الأعضاء بضرورة فرض "حظر شامل على جميع أشكال الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته – بما في ذلك – حظر شامل على أنشطة الإعلان والترويج والرعاية عبر الحدود والناشئة أصلاً من داخل إقليمه"(٧٣). ويقصد بالإعلان عبر الحدود تلك الإعلانات التي تبث في المناطق الحدودية وتخاطب مواطني دولة مجاورة أو حتى الإعلانات التي تصدر عبر وسائل التكنولوجيا المختلفة (كالإنترنت والقنوات الفضائية) بحيث تنتج آثارها في دول أخرى.

ولم تبد اتفاقية مكافحة التبغ قلقها من الإعلان عن منتجات التبغ وحده، بل من منح رعايتها للأحداث والمناسبات الوطنية أيضاً(٧٤)، وطالبت في المادة ١٣(٤)(د) دوائر التبغ "الكشف عما تنفقه على أنشطة التبغ والترويج له ورعايته." ومثل هذا الكشف يُسهّل للسلطات المعنية فرض المزيد من القيود والضغوط على هذه الدوائر من خلال الاطلاع على خططها ومنهجيتها في العمل، تمهيداً لمواجهتها.

ولفرض المزيد من القيود، طالبت اتفاقية مكافحة التبغ الدول الأعضاء باتخاذ تدابير فعالة لضمان "عدم الترويج عن طريق تغليف منتج التبغ وتوسيمه، لأي منتج من منتجات التبغ بأي وسيلة كاذبة أو مضللة أو خادعة قد تعطي انطباعاً خاطئاً عن خصائصه أو آثاره الصحية أو أخطاره أو انبعاثاته، بما في ذلك أي عبارة أو بيان وصفي أو علامة تجارية، أو علامة رمزية أو أي علامة أخرى مما يعطي بصورة مباشرة أو غير مباشرة الانطباع الخاطئ بأن أحد منتجات التبغ أقل ضرراً من غيره. وقد يشمل ذلك تعبيرات مثل (قليلة القار) أو

(٧٣) المرجع السابق، مادة ١٣ (٢)(٣)(أ).

(٧٤) عرفت اتفاقية مكافحة التبغ الرعاية بأنها "أي شكل من أشكال المساهمة المقدمة لأي حدث أو نشاط أو فرد بهدف له، أو يحتمل أن يكون له، تأثير يتمثل في الترويج لأحد منتجات التبغ أو لتعاطي التبغ، بشكل مباشر أو غير مباشر." اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ١ (ز).

(خفيفة) أو (خفيفة للغاية) أو (لطيفة) "[٧٥]. غير أن هذا النص لا يحول دون رؤيتنا لمثل هذه المصطلحات التي تشكل مغريات لبعض المدخنين بالتحول وليس التوقف عن التدخين مثل مصطلحي (Light) و(Ultra Light).

والدور المهم الذي تضطلع به وسائل الإعلام في المجتمع، يتطلب منها عدم التوقف عند دورها السلبي بالامتناع عن الإعلان، بل يجب أن تتجاوزه إلى دور أكثر إيجابية للقيام بحملات توعوية للجمهور للكشف عن مخاطر استهلاك منتجات التبغ والتعرض لدخانها. فقد نصت المادة ١٢ من اتفاقية مكافحة التبغ على أن "يشجع كل طرف ويعزز توعية الجمهور بقضايا مكافحة التبغ، باستخدام وسائل الاتصال المتاحة، حسب الاقتضاء "[٧٦]. ولا يأتي ضرورة تجاوز الدول الأعضاء في اتفاقية مكافحة التبغ لدورهم السلبي وضرورة قيامهم بعمل إيجابي من فراغ، بل يرتكز على نص المادة ٤ من اتفاقية مكافحة التبغ التي أكدت أن أهم غايات الاتفاقية "إحاطة كل فرد علماً بما ينجم عن استهلاك التبغ والتعرض لدخانه من عواقب صحية وطابع إدماني وتهديد مميت "[٧٧]. الأمر الذي يقفز بالتزامات الدول من موقف الممتنع عن تبني الرعاية وعدم الإعلان إلى موقف إيجابي بمواجهة الإعلانات التجارية بإعلانات مقابلة وندوات ومحاضرات ومؤتمرات للكشف عن الجانب المظلم لاستهلاك منتجات التبغ والتعرض لدخانها.

وقد انتهجت التشريعات الكويتية موقف اتفاقية مكافحة التبغ حين نص قانون منع التدخين رقم ١٥/١٩٩٥ في المادة السادسة منه على حظر الدعاية والإعلان عن السجائر في البلاد. والحظر في هذا النص يشمل شركات الدعاية والإعلان من ناحية وطالب الإعلان من ناحية أخرى. فالإعلان هو عملية مزدوجة لا مكان لها دون الإيجاب والقبول، فيقدم طالب الإعلان عرضه ويلاقي قبول

---

(٧٥) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ١١ (١)(أ).

(٧٦) المرجع السابق، مادة ١٢.

(٧٧) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ٤ (١).

شركة الإعلان، الأمر الذي يوقع كليهما تحت طائلة القانون رقم ٥/١٩٩٥. وحتى لو اتفق على الإعلان خارج دولة الكويت، وأعد له خارجها، لكن ثماره وقعت في أرض دولة الكويت فإن الإعلان يعتبر من الناحية الجنائية قد تم في الكويت ويعاقب من عمل على نقل هذه الثمار لدولة الكويت(٧٨).

وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن المشرع حينما استخدم مصطلح "الإعلان في البلاد" – بدلاً من مصطلح "الإعلان في الكويت والمؤسسات التابعة لها في الخارج" – قَصَرَ الحظر على إقليم دولة الكويت دون انسحابه على المؤسسات التابعة لها في الخارج كالسفارات وفروع البنوك الكويتية في الخارج والمؤسسات الكويتية هناك كالخطوط الجوية الكويتية وغيرها، الأمر الذي يحول دون تجريم الإعلانات في المباني والمقرات التابعة لهذه المؤسسات. وفي هذا المقام فاقت اتفاقية مكافحة التبغ القانون الكويتي حين آثرت استخدام مصطلح "المناطق الخاضعة لولايته القضائية الوطنية حسبما تحددها القوانين الوطنية وعلى سائر مستويات الولاية القضائية"(٧٩) الأمر الذي من شأنه أن يشمل المؤسسات الوطنية في الخارج.

ومجلس الوزراء الكويتي باعتباره أعلى هيئة تنفيذية في البلاد، وما يرسمه من سياسات تنفذ في حق جميع وزارات الدولة ومؤسساتها العامة، كان له دور بارز في تقييد الإعلان عن منتجات التبغ. فقد حظر مجلس الوزراء الكويتي الإعلان والدعاية عن السجائر في الإذاعة والتلفزيون الكويتيين(٨٠). وبما أن الإذاعة والتلفزيون تعود ملكيتهما لحكومة دولة الكويت ممثلة في وزارة الإعلام، فلا قيود على الحكومة الكويتية في منع الإعلان فيهما عن منتجات التبغ.

---

(٧٨) تنص المادة ١١ من قانون الجزاء الكويتي رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠م على أن "تسري أحكام هذا القانون على... كل شخص يرتكب خارج إقليم الكويت فعلاً يجعله فاعلاً أصلياً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في إقليم الكويت."

(٧٩) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ٨ (٢).

(٨٠) أبو الفتوح، مرجع سابق، ص ٢١٤–٢١٥.

وعدم تبعية الوسائل الإعلانية الخاصة لحكومة دولة الكويت لا يعني إطلاق العنان لها للإعلان عن منتجات التبغ دون قيد أو شرط، فقد أكد مجلس الوزراء ضرورة "التقيد بتضمين الإعلانات التي تنشر في الصحف والمجلات المحلية عن السجائر العبارة التحذيرية (التدخين سبب رئيسي للسرطان وأمراض الرئة والقلب والشرايين) على أن تطبع هذه العبارة بنفس "البنط" الذي تطبع به عبارات الإعلان. منع تعليق الإعلانات عن السجائر في الشوارع والبنايات والأماكن العامة والمحالّ بصفة خاصة تلك التي تبيع السجائر. التأكيد على منع الدعاية أو الإعلان عن السجائر أو التبغ ومشتقاته ولوازمه بأية طريقة كانت مثل حلوى الأطفال ومنافض السجائر والملابس وغيرها"[٨١].

وعلى الرغم من أهمية المحاولات التشريعية في دولة الكويت للحد من أخطار التدخين، فإن هذه المحاولات لا تسعى بالفعل لمنع الإعلان عن التبغ ومشتقاته بقدر ما هي محاولات غير كاملة للحد من هذه الإعلانات دون منعها. وبالفعل يمكن لأي زائر من زوار الجمعيات التعاونية التي يرتادها الأطفال وغيرهم أن يرى الإعلانات عن السجائر بجوار ماكينات المحاسبة وبخط كبير يلفت النظر.

وهنا لا بد من الإشادة بموقف القانون المصري بشأن الوقاية من أضرار التدخين، الذي "حظر الإعلان أو الترويج لشراء أو استعمال السجائر ومختلف منتجات التبغ سواء كان ذلك في الصحف أو المجلات أو ما يصدر عنها، أو تقوم بتوزيعه، أو بالصور الثابتة أو المتحركة أو بالرمز أو بالصور المرئية أو بالوسائل المسموعة أو أي وسيلة أخرى"[٨٢]. ففي حين جاء نص القانون

(٨١) قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسة رقم ٨٢/٥٨ المنعقدة في تاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦م.

(٨٢) القانون المصري رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٢م بتعديل بعض أحكام القرار بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١م في شأن الوقاية من أضرار التدخين، مادة ٦.

الكويتي بشأن الدعاية والإعلان موجزاً ومبهماً، جاء النص المصري واضحاً ومفصلاً لا يترك مجالاً للتلاعب أو التحايل على القانون.

ولتفعيل حظر الإعلان ربطت بعض التشريعات – كالتشريع الأسترالي – بين حظر الإعلان والتدابير السعرية لمكافحة التبغ، فقامت بمنح زيادات السعر المفروضة على منتجات التبغ للمؤسسات الإعلانية من أجل التغلب على الصعاب المالية التي قد تواجهها من جراء رفض الإعلان عن منتجات التبغ(٨٣).

المبحث الرابع
حظر تدخين النساء والحوامل

إن المرأة نصف المجتمع، وسلامتها سلامة لأسرتها بأكملها، والعكس صحيح. ومن ثم لا بد من الوقوف على الأمور الصحية للمرأة عموماً والأم خصوصاً.

لقد أولى القانون الدولي أهمية خاصة لحماية المرأة دون الرجل، فلم يكتف بأن أفرد لحمايتها نصوصاً خاصة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية(٨٤) بل ذهب

(٨٣) منظمة الصحة العالمية، منظمة الصحة العالمية ترحب بالتعديلات في قانون الوقاية من أضرار التدخين في مصر، نشرة إعلامية، قسم الإعلام بمنظمة الصحة العالمية، ٥ أبريل ٢٠٠٢م.

(٨٤) اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين، ١٢ أغسطس ١٩٤٩م، المواد ١٤ فقرة (١)، ١٦، ٢٧ فقرة (٢)، ٥٠ فقرة (٥)، ٨٩ فقرة (٥)، ١٢٤ فقرة (٣) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قرار الجمعية العامة رقم ٢١٧ ألفاً (د – ٣)، ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م، مادة ٢٥(٢). العهد المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٠٠ ألف (د – ٢١)، ١٦ ديسمبر ١٩٦٦م، مادة ١٠(٢) [العهد المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية]. البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، ٨ يونيو ١٩٧٧م، المادة ٧٦.

إلى أبعد من ذلك؛ إذ وضع اتفاقيات ومواثيق خاصة لحماية المرأة[٨٥]. ومن ثم من غير المستغرب تخصيص اتفاقية مكافحة التبغ عدداً من بنودها لحماية المرأة، إما لحمايتها أو لحماية جنينها.

أولاً – حماية المرأة لذاتها:

لقد أفردت اتفاقية مكافحة التبغ عدداً من بنودها لحماية المرأة، حيث أبرزت ديباجتها امتعاض الدول الأعضاء من "ارتفاع معدلات التدخين وسائر أشكال استهلاك التبغ في أوساط النساء والفتيات في شتى أرجاء العالم"[٨٦]. غير أن التشريعات الكويتية الخاصة بمكافحة التبغ آثرت عدم الخوض في مسألة توفير حماية خاصة للمرأة دون الرجل وذلك لسببين: يتعلق الأول بتعميم حماية الأفراد وبسطها على الجميع من مواطنين ومقيمين دون تمييز بين الذكور والإناث، والثاني أن المرأة الكويتية تناضل في سبيل الحصول على حقوقها السياسية والعمل من أجل مساواتها المطلقة مع الرجل، ومن ثم فإننا نعتقد بأن من شأن إفراد المرأة بحماية خاصة من شأنه أن يؤجج الخلافات بين الجنسين، وقد أحسن المشرع إذ عمم الحماية من آثار التبغ ومنتجاته دون تمييز بين ذكور وإناث. كما أن الطابع الاجتماعي في دولة الكويت والدول العربية عموماً يؤدي دوراً أكبر فاعلية من التشريعات القانونية في الحد من استهلاك المرأة لمنتجات التبغ. فقد درجت المجتمعات العربية على استهجان استهلاك المرأة الجهري

(٨٥) إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٦٣ (د – ٢٢)، ٧ نوفمبر ١٩٦٧م. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قرار الجمعية العامة رقم ٣٤/ ١٨٠، ١٨ ديسمبر ١٩٧٩م. اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، قرار الجمعية العامة رقم ٦٤٠ (د – ٧)، ٢٠ ديسمبر ١٩٥٢م. إعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة، قرار الجمعية العامة رقم ٣٣١٨م (د – ٢٩)، ١٤ ديسمبر ١٩٧٤م.

(٨٦) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، الديباجة فقرة ٨.

لمنتجات التبغ واستنكاره، الأمر الذي يحد من خطورة التدخين ويقلل من استهلاكه – على الأقل في الأماكن العامة.

ثانياً – حماية المرأة بالنظر إلى جنينها:

إن المرأة بقبولها لخوض تجربة الحمل فإنها تكون قد تنازلت عن بعض إرادتها وحريتها الشخصية، وأصبحت تصرفاتها مرتبطة بكيان الجنين الذي تحمله في أحشائها، فما تقوم به من أعمال وتصرفات يجب ألا يؤدي – بأي حال من الأحوال – إلى الإضرار بهذا الجنين(٨٧). فقد يفسر التناول المتعمد لمواد تؤثر على صحة الجنين أو سلامته الخلقية نوعاً من أنواع الإضرار بالجنين، بخاصة إذا ثبت – بما لا يجعل محلاً للشك – الضرر السلبي للتدخين على صحة الجنين، وهو ما أشارت إليه اتفاقية مكافحة التبغ في ديباجتها، حين نصت على أن "هناك قرائن علمية واضحة على أن تعرض الجنين لدخان التبغ يسبب اعتلالات صحية وتطورية ضارة للأطفال"(٨٨).

ولكن الحماية التي تتمتع بها شريحة الأطفال لا تقتصر على تلك التي تلحقهم من حماية أمهاتهم، بل يتمتعون بحماية مستقلة يحوزونها بمعزل عن أمهاتهم.

المبحث الخامس

حظر تدخين الأطفال وصغار السن

الطفل هو "الإنسان الكامل الخلق والتكوين لما يمتلك من قدرات عقلية وروحية وعاطفية وبدنية وحسية. غير أن هذه القدرات لا ينقصها سوى النضج والتفاعل بالسلوك البشري في المجتمع لينشطها ويدفعها للعمل، فينمو الاتجاه السلوكي الإرادي لدى الطفل داخل المجتمع الذي يعيش فيه"(٨٩). ونقص

(٨٧) د. ممدوح البحر، مرجع سابق، ص ص٢١٥–٢١٧.

(٨٨) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، الديباجة فقرة ٦.

(٨٩) حسين نصار، تشريعات حماية الطفولة: حقوق الطفل، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص ١٨، مذكور في د. ممدوح خليل البحر، الجرائم الماسة بحق الطفل في الحياة والسلامة البدنية، ٣ مجلة الحقوق ٢٠٥، ص ٢٠٧(٢٠٠٣م).

النضـج لدى الأطفال ينعكس على الإرادة القانونية التي تنعدم لدى غير المميزين، مما يتطلب حمايتهم من المؤثرات والمغريات الخارجية. والحفاظ عليهم من السقوط ضحية لتدخين منتجات التبغ أو التعرض لدخانه. ومن جانبها أبرزت اتفاقية مكافحة التبغ "تصاعد معدلات التدخين وغير ذلك من أشكال استهلاك التبغ من قبل الأطفال والمراهقين في جميع أنحاء العالم"(٩٠).

ومن هذا المنطلق فقد كان أهم أهداف اتفاقية مكافحة التبغ وفقاً لنص المادة ٣ "حماية الأجيال الحالية والمقبلة من العواقب الصحية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية المدمرة الناجمة عن تعاطي التبغ والتعرض لدخانه"(٩١). ويندرج الأطفال في خانة الأجيال الحاضرة، والمفترض قيام الدول الأطراف بما يلزم لإبعادهم عن مخاطر التبغ. ومما يلزم على الدول الأطراف القيام به وفقاً لنص المادة ١٦ (١) من اتفاقية مكافحة التبغ اعتماد "تدابير فعالة على المستوى الحكومي لحظر بيع التبغ للذين تقل أعمارهم عن السن المنصوص عليها في القوانين المحلية الوطنية أو تقل عن ثمانية عشر عاماً."

ومن الملاحظ أن نص المادة ١٦ (١) من اتفاقية مكافحة التبغ الآنفة الذكر قد أعطى القانون الوطني الأولوية لتحديد فئة الأطفال، وفي حال غياب مثل هذا التحديد اعتبرت الاتفاقية أن ما دون سن الثامنة عشرة يعتبر سناً معقولاً لوصف شريحة الأطفال. ويبرز الإصرار الدولي لحماية هذه الفئة من خلال ما ورد في نص المادة من تدابير للحيلولة دون بيع منتجات التبغ لهم مثل "(أ) الاشتراط على جميع بائعي منتجات التبغ أن يضعوا إشارة واضحة في مكان بارز داخل نقطة البيع تبين حظر مبيعات التبغ للقصر، وأن يطلبوا، في حالة الشك، من كل من يشتري التبغ أن يقدم الدليل المناسب على بلوغه السن القانونية الكاملة. (ب) منع بيع منتجات التبغ بأي طريقة يمكن بها الوصول إلى

(٩٠) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، الديباجة فقرة ٧.

(٩١) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ٣.

هذه المنتجات مباشرة، مثل عرضها على رفوف المتاجر. (ج) حظر صنع وبيع الحلوى والوجبات الخفيفة والألعاب أوغير ذلك من الأشياء المصنوعة على شكل منتجات التبغ التي تغري القصر. (د) ضمان ألا تكون ماكينات بيع التبغ متاحة للقصر، وألا تروج لبيع منتجات التبغ للقصر"[٩٢].

وقد أشارت المذكرة الإيضاحية لقانون مكافحة التدخين الكويتي إلى "مخاطر التدخين الاجتماعية على النشء حيث تكثر الجرائم التي يرتكبها الشباب من مدخنين ومدخنات خاصة طلاب الجامعة." ومن هنا حظرت المادة الثالثة من قانون مكافحة التدخين بيع السجائر أو تقديمها لمن تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة، وهي الفئة التي تشمل فئة الشباب الذين يلتحقون بمراحل الدراسة الجامعية، الأمر الذي يختلف عن السن المعتمدة في اتفاقية مكافحة التبغ، وهي ١٨ عاماً. واعتماد السن الحادية والعشرين حداً فاصلاً لحرمان من هم دونها من شراء السجائر، أمر غير مقبول عملياً، حيث حظرت المادة ١٨ من قانون العمل في القطاع الأهلي الكويتي "تشغيل من يقل سنهم عن أربع عشرة سنة من الجنسين"[٩٣]، بينما أعطت المادة ٩٤ مدني كويتي كل قاصر بلغ خمسة عشر عاماً الحق في أن يبرم عقد العمل[٩٤]. ومن ثم، فمن المتصور أن يطلب شخص يبلغ من العمر عشرين عاماً شراء السجائر من بائع يبلغ أربعة عشر عاماً، ويملك قانوناً حق رفض هذا الطلب ما لم يتحقق من بلوغ المشتري

(٩٢) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ١٦ (١)(أ – د).

(٩٣) قانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي، رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤م مادة ١٨. وقد كان قانون الخدمة المدنية الكويتي أكثر تشدداً؛ إذ اعتبر الثامنة عشرة الحد الأدنى لراغبي التوظيف في مؤسسات الدولة. انظر د. عادل الطبطبائي، قانون الخدمة المدنية الكويتي الجديد، جامعة الكويت، ١٩٨٣م، ص ص ٩٦–٩٧.

(٩٤) مجموعة محمد التويجري للدراسات القانونية، قانون العمل والعمال في دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة، د.ن.، ٢٠٠٣م، ص ١٣١.

للسن القانونية، لكنه عملياً أمر صعب التحقق لفارق السن والرغبة الجامحة للمدخن في الحصول الفوري على السيجارة لإرضاء نزواته. والدعوة بخفض سن مشتري السجائر لا تمثل حلاً في مثل هذه الأحوال ولا مبتغى نصبو إليه، بل ندعو لحصر بيعها في أماكن معينة يعمل بها من لا يقل سنه عن واحد وعشرين عاماً، وهو ما نعتبره – من وجهة نظرنا – حلاً مقبولاً.

ومن المفارقات الطريفة، محاولات بعض المشرعين في الولايات المتحدة رفع سن الحظر إلى ٢٥ عاماً بدلاً من ٢١ عاماً، وهي السن المقررة في القانون الأمريكي لمكافحة التدخين أيضاً، بينما يقوم بعض المشرعين الكويتيين بتقديم مشاريع القوانين لتعديل القانون الحالي رقم ١٥ لسنة ١٩٩٥م، وتحديداً المادة الثالثة منه، لخفض سن الحظر من ٢١ إلى ١٨ عاماً. وهو ما لا نتمنى رؤيته للنور[٩٥].

ومن ناحيته تجاوز قانون مراقبة سلوك الأحداث الأردني رقم ٥١ لسنة ٢٠٠١م حظر بيع منتجات التبغ للأحداث إلى تجريم تدخينها[٩٦]، فمنع الحدث من "١ – شراء التبغ من أي جهة سواء له أو لغيره. ٢ – تدخين التبغ أو النرجيلة" [٩٧] وعاقب جزائياً بيع التبغ[٩٨] أو تقديم النارجيلة له في المقاهي والمطاعم وما ماثلها من الأماكن التي تقدمها[٩٩].

وقد اعتبرت المادة ٦ (١) من اتفاقية مكافحة التبغ التدابير السعرية

---

(٩٥) أبو الفتوح، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

(٩٦) "الحدث كل من أتم السابعة ولم يتم الثامنة عشرة من عمره ذكراً كان أم أنثى." قانون مراقبة سلوك الأحداث الأردني، رقم ٥١ لسنة ٢٠٠١م، مادة ٢. أما قانون الأحداث الكويتي رقم ٣ لعام ١٩٨٣م فقد عرف الحدث بأنه "كل ذكر أو أنثى لم يبلغ من السن تمام السنة الثامنة عشرة."

(٩٧) قانون الأحداث الأردني، مرجع سابق، مادة ٣ (١،٢).

(٩٨) المرجع السابق، مادة ٣ (أ)(١).

(٩٩) المرجع السابق، مادة ٣ (أ)(٣).

والضريبية وسيلة فعالة ومهمة لخفض استهلاك التبغ بين صغار السن، بخاصة أنهم عادة ما يكونون من غير العاملين الذين يعتمدون على أرباب أسرهم في المصاريف التي تحول دون تيسير استهلاكهم لمنتجات التبغ. وحرصاً على عدم التحايل على هذه الصعوبة حظرت اتفاقية مكافحة التبغ أية محاولات لبيع التجزئة ضماناً لعدم وصولها لصغار السن(١٠٠)، حيث تقوم بعض المحال التجارية ببيع محتويات علبة السجائر بالتجزئة، من خلال البيع بالسيجارة الواحدة مما ييسر لصغار السن إمكانية شرائها. كما أن طلب المادة ١٦ من اتفاقية مكافحة التبغ من الدول الأعضاء حظر توزيع منتجات التبغ المجانية على القصر يحول دون زوال الصعوبات المالية التي يمكنها أن تعوق استهلاك صغار السن لمنتجات التبغ(١٠١).

وحسن استغلال تعلق قلوب الشباب بالرياضة يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في مكافحة التدخين. فقد أعلنت اللجنة التنظيمية الكورية الجنوبية لمونديال ٢٠٠٢م أنها اتفقت مع الجانب الياباني على منع التدخين في جميع مدرجات الملاعب التي أقيمت فيها مباريات كأس العالم لكرة القدم. كما اتفقت على حظر بيع أي نوع من السجائر في المحال الموجودة في الملاعب والمحيطة بها، وكان شعار البطولة آنذاك "ممنوع التدخين"(١٠٢). وأخيراً اعتمدت القناة الرياضية في تلفزيون دولة الكويت وضع إشارة "ممنوع التدخين" في زاوية شاشة عرض مباريات كرة القدم ذات الشعبية الخاصة في دولة الكويت والعالم.

---

(١٠٠) تنص المادة ١٦ (٣) من اتفاقية مكافحة التبغ "يعمل كل طرف على حظر بيع السجائر المفردة أو في علب صغيرة مما يوسع من نطاق توافر هذه المنتجات للقصر."

(١٠١) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ١٦ (٢).

(١٠٢) التدخين ممنوع في جميع مدرجات ملاعب مونديال ٢٠٠٢م، "http://www.alwatan.com/graphics/2001/Nov/20.11/headsst4.htm" (آخر زيارة للموقع ٢٤ فبراير ٢٠٠٤م).

كما حظر مجلس الوزراء الكويتي الإعلان الموجه للأطفال، عندما "منع الدعاية أو الإعلان عن السجائر أو التبغ ومشتقاته ولوازمه بأية طريقة كانت مثل حلوى الأطفال"[١٠٣]. ويعتبر هذا الحظر حصناً واقياً لشريحة الأطفال من الوقوع فريسة لإغراءات الدعاية والإعلان. غير أن هذا الحصن لا يمنع الأطفال من مشاهدة الدعاية الموجهة للبالغين وتأثرهم بها، مما يتطلب مزيداً من الجهد للحيلولة دون استهداف هذه الإعلانات لشريحة الأطفال من خلال العمل على عرضها في أوقات وأماكن محظورة – بقدر الإمكان – عن الأطفال.

وعملياً فإن نجاح هذه المحاولات في الحد من تدخين الأطفال لا يحول دون وقوعهم فريسة لأضرار التدخين المباشر أو حتى التدخين السلبي وفي الأماكن العامة.

المبحث السادس

حظر التدخين السلبي وفي الأماكن العامة

التدخين السلبي هو تعرض غير المدخن لدخان منتجات التبغ من خلال مجالسته للمدخنين في الأماكن الخاصة أو العامة. ووفقاً لنص المادة ٨ (١) فإن "القرائن العلمية أثبتت دون لبس أن التعرض لدخان التبغ يسبب الوفاة والأمراض والعجز"[١٠٤]. فقد يضطر غير المدخن، أو المدخن السلبي – بحكم العمل أو المجاملة أوبعض الظروف – إلى مخالطة المدخنين واستنشاق دخان سجائرهم بخاصة عندما يتم التدخين في مكان مغلق أو مزدحم كما في السيارات وقاعات المؤتمرات، فيلحق ضرر بصحته ولاسيما إذا كان يعاني أمراضاً في الجهاز التنفسي أو القلب.

وقد أوضحت الباحثة كيمبرلي يولتون من مركز الصحة البيئية في مستشفى سينسناتي للأطفال أن التدخين السلبي يؤثر على قدرات الأطفال في

---

(١٠٣) قرار مجلس الوزراء الكويتي رقم ٢٢ الصادر بجلسة رقم ٨٢/٥٨ المنعقدة في ١٩٨٢/١٢/٢٦م، رقم ٤.

(١٠٤) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ٨ (١).

التعلم بخاصة في القراءة والرياضيات والاستنتاج؛ وذلك نتيجة لارتفاع مادة الكوتينين في دمائهم، فكلما ارتفعت نسبة هذه المادة في دم الأطفال قلت درجة استيعابهم(١٠٥). فهل يقبل أولياء الأمور أن يكونوا سبباً في تخلف أبنائهم الدراسي؟

كما استخلص بعض العلماء بجامعة أكسفورد أن المخالطين للمدخنين يستنشقون ما يعادل عُشر كمية الدخان المتصاعد من السجائر الذي يحتوي النيكوتين وأول أكسيد الكربون ومواد أخرى ضارة، فإذا كان التدخين يسبب وفاة ١٠٠ ألف شخص في لندن سنوياً فإن من بينهم ألف شخص من المخالطين للمدخنين. وقد نشرت المجلة الطبية البريطانية بحثاً أُجري على ٨٢ مدخناً و٥٦ فرداً من المخالطين للمدخنين، فأشارت النتائج إلى وجود نسبة من النيكوتين في لُعاب غير المدخنين وبولهم، كما أنهم مصابون بالالتهابات الشعبية التي تصيب المدخنين(١٠٦).

وعلى هذا الأساس فقد سُنت تشريعات وطنية ودولية للحيلولة دون التعرض لدخان التبغ، كما حظر بعضها في الأوان نفسه التدخين في الأماكن العامة حتى لو لم يسبب هذا الأخير تعرض الغير لدخان التبغ. وبادرة دولية في هذا السبيل، اقترح المؤتمر العالمي للصليب الأحمر الدولي المنعقد في جنيف في ٣١ أكتوبر ١٩٨٦م حظر التدخين في المؤتمرات الدولية واجتماعات ممثلي الدول والجمعية العامة واللجان المنبثقة والحركات الوطنية للهلال والصليب الأحمر الدوليين(١٠٧).

وقد منحت اتفاقية مكافحة التبغ للدول الأعضاء نوعاً من المرونة في سبيل

---

(١٠٥) التدخين السلبي يؤثر على قدرات الأطفال في التعلم، "http://arabic.planetarabia.com/content/article.cfm/102896/112503"، آخر زيارة تمت للموقع في (٢٧/٢/٢٠٠٣م).

(١٠٦) الدنشاري و دوس، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(١٠٧) Tobacco Smoking, 254 Int'l Rev. Red Cross 340, 340-88(1986).

محاربة التدخين السلبي ومنع التدخين في الأماكن العامة من خلال مطالبتهم بضرورة النظر "في التدابير التشريعية والتنفيذية والإدارية وسائر التدابير الأخرى على المستوى الحكومي المناسب من أجل حماية الجميع من التعرض لدخان التبغ"[١٠٨]. ومن ثم فللدولة أن تقرر محاربة التدخين السلبي وفي الأماكن العامة على مستوى دستور الدولة أو القوانين الوطنية أو الاكتفاء بالقرارات الإدارية. غير أن هذه المرونة لا تعني الإعراض عن هذا الالتزام وتجاهله نهائياً، بل فرضت على الدول الأعضاء ضرورة "إيجاد التزام سياسي صارم على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وضرورة اتخاذ تدابير لحماية الجميع من التعرض لدخان التبغ"[١٠٩]. كما أكدت ضرورة اتخاذ "التدابير التي توفر الحماية من التعرض لدخان التبغ في أماكن العمل الداخلية ووسائل النقل العام والأماكن العمومية الداخلية، وحسب الاقتضاء، الأماكن العمومية الأخرى"[١١٠]. فبعد أن أورد النص السالف الأماكن العامة الآنفة الذكر على سبيل المثال، عاد وفتح الأفق للدول الأعضاء بإمكانية إدراج مواقع أخرى تحت قائمة الأماكن العامة من خلال استخدام مصطلح "الأماكن العمومية الأخرى"[١١١].

وقد اتجهت بعض الدول إلى إصدار تشريعات تحظر التدخين في الأماكن المغلقة، ففي السويد و كندا والولايات المتحدة يمنع التدخين في أماكن الاستقبال والحافلات والمحال التجارية، كما تفرض غرامات مالية على المخالفين. كما كان للتشريعات الكويتية موقف جاد لمكافحة التعرض لدخان التبغ والتدخين في الأماكن العامة، حيث تمنع المادة ٤ من القانون الكويتي رقم ١٥ لسنة ١٩٩٥م التدخين في الأماكن العامة التي حددت بمقتضى المادة الثانية

(١٠٨) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ٤ (١).
(١٠٩) المرجع السابق، مادة ٤ (١)(أ).
(١١٠) المرجع السابق، مادة ٨ (٢).
(١١١) المرجع السابق.

من قرار وزير الصحة رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٩٥م[١١٢]، وتفرض غرامات مالية تصل إلى خمسين ديناراً كويتياً على مخالفي أحكام هذا القانون. كما صدر القرار الوزاري رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠١م عن وزير الصحة العامة الكويتي الذي "يحظر التدخين في جميع مرافق الوزارة من مستشفيات ومراكز طبية تخصصية ومراكز الرعاية الصحية الأولية، ومقار مبنى الوزارة الرئيسي والإدارات المركزية والمناطق الصحية وغيرها من مرافق الوزارة"[١١٣]. كذلك حظرت المادة الخامسة من القانون التدخين في أثناء القيادة سواء كانت المركبة عامة أو خاصة. فالحظر بالنسبة للمركبات العامة يرتكز على كونها أماكن عامة. أما بالنسبة لحظر التدخين في المركبات الخاصة فيهدف للوقاية من مخاطر الطريق حيث إن التدخين يشغل قائد المركبة عن القيادة، مما يسبب الكثير من الحوادث التي قد تؤدي إلى الوفاة. وأية مخالفة لهذا الحظر يعاقب عليها وفقاً لنص المادة السابعة من قانون مكافحة التدخين الكويتي بغرامة قدرها خمسون

(١١٢) وقد أصدر وزير الصحة، آنذاك، القرار رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٩٥م بتحديد الأماكن العامة التي يحظر التدخين فيها، وقد حددت المادة الثانية من القرار هذه الأماكن العامة وهي: ١ – دور العلم، كالجامعات والمعاهد والمدارس والمكتبات العامة. ٢ – دور العبادة وتوابعها وملحقاتها. ٣ – أماكن الرعاية الصحية كالمستشفيات والمراكز الصحية والمصحات والصيدليات والعيادات في القطاعين الحكومي والأهلي. ٤ – الأماكن المغلقة التي تقام فيها الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية والترفيهية والمطاعم والفنادق. ٥ – دواوين الوزارات ومقار الجهات الحكومية. ٦ – وسائل النقل البري والبحري العامة. ٧ – الأسواق التجارية المغلقة وأسواق الجمعيات التعاونية. ٨ – المطارات والموانئ البرية والبحرية.
وأوجبت هذه المادة على أصحاب الأماكن المذكورة تخصيص أماكن منزوية للمدخنين حتى لا يتأثر غير المدخنين بهم.

(١١٣) قرار وزارة الصحة رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠١م الصادر بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٠١م، مادة أولى.

ديناراً كويتياً تضاعف في حالة العود، كما سنستعرض لاحقاً في المسؤولية الجزائية.

وقد كشفت السنوات الأخيرة وعياً اجتماعياً وصحياً في دولة الكويت دفعا بالكثير من المحالّ التجارية إلى حظر التدخين فيها، اتباعاً لنهج الحكومة الذي انتهى في مايو ٢٠٠٤م بحظر التدخين في مطار الكويت وتخصيص غرفة للمدخنين فيه.

وقد دفع دخول المطاعم تحت خانة مواقع العمل بالمشرع الكويتي إلى منحها أهمية خاصة دون سواها من مقار العمل، إذ حظرت المادة الخامسة من القانون تدخين العاملين في مجال الأغذية في أثناء قيامهم بعملهم في إعداد الأطعمة والمشروبات التي تقدم للزبائن وذلك حرصاً على سلامة الزبائن وصحتهم من أضرار التدخين. غير أن هذه المادة جاءت مبتورة، حيث إنها في الشق الأول حظرت التدخين في أثناء إعداد الأطعمة أو المشروبات التي تقدم للزبائن، وكان من الأجدر إضافة عبارة "وتقديم" بحيث يصبح النص كالآتي "يحظر على العاملين في محلات الأغذية التدخين أثناء إعداد وتقديم الأطعمة أوالمشروبات التي تقدم للزبائن" حتى يكون الحظر شاملاً فترتي الإعداد والتقديم، الأمر الذي يوفر حماية حقيقية متكاملة لرواد هذه الأماكن العامة.

وفي هذا السياق قامت السلطات الإيرانية في أواخر شهر يونيو ٢٠٠٤م بحظر تدخين النارجيلة – والمصطلح على تسميتها بالغليون في إيران. وعلى الرغم من أهمية هذا الحظر في المحافظة على الصحة العامة، فإنه كان مثاراً للتساؤل: إذا كان بهدف المحافظة على الصحة العامة فلم لم يمنع تدخين جميع منتجات التبغ. ويرى بعض المحللين أن هذا الحظر إنما جاء نتيجة اعتياد الشباب على التجمع حول مجالس النارجيلة من أجل مداعبة الجنس الآخر، وفي اعتقاد السلطات أن حظر النارجيلة من شأنه أن يقضي على هذه المجالس[١١٤].

(١١٤) إذاعة BBC العربية، نشرة الأخبار، ٢١ يونيو ٢٠٠٤م.

ومن المفيد الإشارة إلى القانون الكويتي بشأن المجاهرة بالإفطار في شهر رمضان، الذي يعاقب "أ – كل من جاهر في مكان عام بالإفطار في نهار رمضان. ب – كل من أجبر أو حرض أو ساعد على تلك المجاهرة" (١١٥). فعلى الرغم من أن الدافع وراء هذا الحظر هو دافع ديني، فإن من شأنه الحد من استهلاك التبغ في فترة الصيام، بخاصة في الأماكن العامة، فلا يستطيع الموظف المدخن أو المراجع المدخن ممارسة هذه العادة على مرأى وفي حضرة الآخرين، الأمر االذي يوفر حماية للغير ويحد من الآثار الضارة للتدخين السلبي في هذا الشهر الفضيل. وكثير من المدخنين ينتهزون فرصة رمضان المبارك من أجل محاولة الانقطاع عن التدخين ونبذ هذه العادة من غير رجعة، فمنهم من يفلح ومنهم من لا يحالفه الحظ فينتظر شهر رمضان القادم.

المبحث السابع
حظر تلويث البيئة باستخدام منتجات التبغ

على الرغم من أن التبغ أحد المنتجات الزراعية الطبيعية، فإن سوء استخدام الإنسان لهذا المحصول أدى إلى تلوث البيئة، الأمر الذي قَرَنَ حماية البيئة بمكافحة التبغ. ومن ناحيتها أثبتت البحوث والدراسات أن الكمية اللازمة لمعالجة ١ كغم من أوراق التبغ تقدر ب ١٠٠–١٣٠ كغم خشب، مما يعني حرق ٥٠ شجرة، متوسط عمر كل منها ١٥ سنة، وهذا يؤدي إلى إتلاف الغابات وإفقار التربة، إضافة إلى أن المبيدات والأسمدة التي تستعمل لتحسين نوعية إنتاج التبغ تصل إلى التربة وتلوثها(١١٦).

وقد أبرزت اتفاقية مكافحة التبغ أهمية حماية البيئة حين أشارت إلى أهمية "توافق الأطراف، عند النهوض بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية، على منح

(١١٥) القانون الكويتي رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٨م، في شأن المجاهرة بالإفطار في شهر رمضان، مادة رقم ١، [فيما يلي قانون المجاهرة بالإفطار.]

(١١٦) عرفة، مرجع سابق، ص ١٥٨.

الاهتمام اللازم لحماية البيئة وصحة الأفراد، فيما يخص زراعة التبغ وصناعته داخل أراضيها المعنية"[١١٧]. الأمر الذي يكشف مدى التهديد الذي يمكن أن تشكله منتجات التبغ للبيئة. كما نصت اتفاقية مكافحة التبغ على ضرورة مراعاة حماية البيئة في أثناء إتلاف معدات التصنيع المصادرة والسجائر المقلدة والمحظورة وسائر منتجات التبغ مشترطة أن يتم هذا الإتلاف بأساليب لا تضر بالبيئة[١١٨]. فلا يجوز من ناحية المحافظة على الصحة العامة بإتلاف هذه المواد والمعدات المصادرة، ومن ناحية عكسية الإضرار بالبيئة التي يعيش بها الإنسان من خلال إتلافها بشكل مضر بالبيئة. وتطبيقاً لهذا التناقض نستذكر النقد الذي استهدف أسلوب العمل في لجنة الأمم المتحدة للكشف عن أسلحة الدمار الشامل العراقية وتدميرها، فلم تحرص على اتباع أساليب صديقة للبيئة في أثناء إتلاف وتدميرالأسلحة العراقية المحرمة.

(١١٧) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ١٨.

(١١٨) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ١٥(٤)(هـ).

الفصل الثاني
أساليب وقنوات تنفيذ حظر التدخين وآثاره

إن إصدار التشريعات لا يكفي وحده لمعالجة مشكلات المجتمعات، بل لا بد من إقران هذا الإصدار بانتهاج وسائل وأساليب لوضع هذه التشريعات موضع التنفيذ. ولا بد من تفعيل هذه التشريعات من خلال تحريك المسؤولية في وجه من لا يعيرها أي اهتمام ولا يتوانى عن مخالفتها وانتهاكها. الأمر الذي يتطلب استعراض أساليب وقنوات تنفيذ حظر التدخين والمسؤولية القانونية المترتبة على انتهاك هذا الحظر.

المبحث الأول
أساليب وقنوات تنفيذ حظر التدخين

إن مكافحة فاعلة وحقيقية للتدخين تتطلب رسم خطوطٍ حمراء لا يجوز للتشريعات الوطنية أو الدولية تجاوزها، وتضافراً للجهود الوطنية والدولية لتفعيل هذه المكافحة، وأخيراً العمل على اعتماد قنواتٍ لمراقبة تنفيذ المخاطبين بتشريعات مكافحة التبغ لالتزاماتهم.

أولاً – التزام الحد الأدنى في الحماية من أضرار منتجات التبغ:

إن موضوع الحماية في مكافحة التبغ على الصعيد الوطني لا يختلف عن موضوع الحماية على الصعيد الدولي. فالإنسان هو محل الحماية في التشريعات الوطنية، وهو محل الحماية في التشريعات الدولية. الأمر الذي يتطلب التعاون وتسخير الجهود الوطنية والدولية في سبيل حمايته.

ومن أهم ما يحتاج إليه الإنسان من حقوق هو الحق في بيئة صحية نظيفة. وقد أشير إلى هذا الحق في عدد من الوثائق الدولية، كما هو الحال في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي نص على أن "لكل فرد الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والنفسية"[(١١٩)] وخص الأطفال بالحماية من "الإضرار بصحتهم أو تهديد

(١١٩) العهد المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مرجع سابق، مادة ١٢.

حياتهم بالخطر أو إلحاق أذى بنموهم الطبيعي"[١٢٠]. كما أكدت ديباجة دستور منظمة الصحة العالمية أن "التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز." وطالبت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩م الدول الأعضاء أن تتخذ "التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية"[١٢١]. ومن ناحيتها اعترفت اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩م "بحق الطفل في أن يتمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه." ولا يمكن لأي من هذه الإشارات لحقوق الإنسان الصحية أن تتحقق في ظل غياب القيود على استهلاك التبغ وإيصاله ليد المستهلكين.

ومن شأن تباين النظم القانونية أن يؤدي إلى تباين في مستويات مكافحة التبغ وفاعليتها؛ فقد يمتاز التشريع الوطني على التشريع الدولي ويتفوق عليه والعكس صحيح. الأمر الذي يثير التساؤل حول الأولوية في التطبيق: أتحسم لصالح التشريعات الوطنية أم لصالح التشريعات الدولية؟

لقد أكدت المادة ٢ من اتفاقية مكافحة التبغ أن الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية إنما تشكل الحد الأدنى الواجب على الدول الأعضاء التزامه، ومن ثم فإن تفوق التشريع الوطني مدعاة لمنحه أولوية التطبيق[١٢٢]. وبالعكس فقد لا تحسن الاتفاقيات الدولية في مكافحة التبغ، كما في اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩م، التي تنص في المادة ٨٩ منها على تزويد المعتقلين بكميات كافية من ماء الشرب، ويرخص لهم باستعمال التبغ. الأمر الذي يشل المكافحة الدولية للتبغ. كما رخصت المادة ٢٦ من اتفاقية

---

(١٢٠) المرجع السابق، مادة ١٠(٣).

(١٢١) اتفاقية حظر جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مرجع سابق، مادة ١٢.

(١٢٢) تنص المادة ٢ من اتفاقية مكافحة التبغ على أنه "ليس في هذه الصكوك ما يحول دون فرض أي طرف متطلبات أشد صرامة تتوافق مع أحكامها، وتتطابق مع القانون الدولي." اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ٢ (١).

جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩م لأسرى الحرب باستعمال التبغ. فهذان النصان يعرضان صحة المعتقلين وأسرى الحرب للخطر، ويتجاهلان حقهم بضرورة إبعاد جميع المخاطر عنهم وضمان تمتعهم بصحة جيدة طيلة فترة الاعتقال. وبالنسبة للمدمنين على التدخين يمكن عزلهم في أماكن احتجاز بعيداً عن المحتجزين غير المدخنين حماية للفئة الأخيرة من الوقوع ضحية التدخين السلبي.

ويمكن تسويغ نفاد النصين السالفين بالرجوع إلى تاريخهما الذي يعود إلى عام ١٩٤٩م، حيث لم يكن الطب الحديث قد كشف بما لا يدع مجالًا للشك خطورة التبغ ومشتقاته على صحة الإنسان بما يحتويه من مواد سامة. كما لا يمكننا الاستناد إلى نظرية تبدل الظروف المشار إليها في المادة ٦٢ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات[١٢٣]، بوصفها أساساً قانونياً للتحلل من هذه النصوص التي تبيح استهلاك منتجات التبغ. فقد اشترطت المادة ٦٢ من اتفاقية فيينا "أ – أن يكون وجود هذه الظروف قد كون سبباً رئيسياً لرضا الأطراف الالتزام بالمعاهدة. ب – وأن يكون من شأن التغير أن يبدل بصورة جذرية في مدى الالتزامات التي ما زال من الواجب القيام بها بموجب المعاهدة." وفي واقع الأمر فإن تدخين السجناء المدنيين وأسرى الحرب في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م لم يكن سبباً رئيسياً لقبول الأطراف الالتزام باتفاقيات جنيف الثالثة أو الرابعة، كما أن تبدل الظروف لا يبدل التزامات الدول المتعاقدة بشكل جوهري، فما زالت المعاملة الإنسانية وتوفير ضرورات الحياة من الأمور التي لا يمكن التنازل عنها.

ولكن التخلي عن هذين النصين يمكن أن يجد سنده القانوني في صدور الكثير من التشريعات الدولية، التي توجت بصدور الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ لعام ٢٠٠٣م، التي تكافح التدخين وتدعو إلى الحد من آثاره، والتي يمكن أن تفسر على أنها تعديل للمعاهدة الجماعية وفقاً لنص المادة ٤٠(٥) من

(١٢٣) اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩م، مادة ٦٢.

اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، التي تنص على أنه "ما لم تعبر عن نية مغايرة، تعتبر أية دولة تصبح طرفاً في المعاهدة بعد دخول الاتفاق المعدل حيز النفاذ: أ – طرفاً في المعاهدة كما عدلت. ب – وطرفاً في المعاهدة غير المعدلة في مواجهة أي طرف لم يلتزم بالاتفاق المعدل." ومن ثم فإن أحدث التشريعات الدولية التي تكافح التدخين لها الأولوية في التطبيق على النصوص القديمة وتجبها في التطبيق.

وفي مقام آخر، فإنه وفقاً لنص المادة ١٩ (٤) من اتفاقية مكافحة التبغ لا يمكن اعتبار نصوص الاتفاقية تحد أو تمس حقوق الدول الأطراف في لجوء بعضها إلى محاكم بعض، الأمر الذي يسند الأولوية للاتفاقيات السابقة أو اللاحقة التي تمنح الدول الأعضاء حق لجوء بعضها إلى محاكم بعض، وهو ما يفتح باب مراقبة الدول بعضها لبعض.

كما أن اتفاقية مكافحة التبغ حثت وشجعت الدول الأعضاء على إبرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف ذات الصلة بهذه الاتفاقية[١٢٤]. الأمر الذي يؤكد أن الحماية الواردة في اتفاقية مكافحة التبغ تمثل الحد الأدنى الذي يجب على الدول الأعضاء عدم النزول عنه، ومن ثم لا بد من الرقي بمستوى الحماية الوطنية عن مستوى الحماية التي توفرها الاتفاقية، ولكن لا يجوز النزول عن هذا المستوى، أو التذرع بنصوص الاتفاقية للنزول عن مستوى الحماية الوطنية التي تفوق الحماية الدولية.

ثانياً – التعاون الدولي في مكافحة التبغ:

إن التعاون الدولي ضرورة ملحة من أجل إنفاذ الاتفاقيات الدولية، ووضع نصوصها موضع التنفيذ. وقد أبرزت اتفاقية مكافحة التبغ أهمية هذا التعاون؛ إذ جاء فيها: "التدابير والاستجابات الشاملة للحد من استهلاك التبغ على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي أمر أساسي للحيلولة دون الإصابة بالأمراض

(١٢٤) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ٢ (٢).

والعجز والوفاة قبل الأوان"[١٢٥]. فمن شأن غياب التعاون الدولي أن يتسبب في انهيار الاتفاقية الدولية لمكافحة التبغ. وهو ما دفع اتفاقية مكافحة التبغ إلى الوقوف بوضوح من حق الدول الأعضاء – غير الراغبة بالتعاون – بالانسحاب.

لقد نظمت المادة ٣١ من اتفاقية مكافحة التبغ حق الانسحاب حين نصت على أنه " ١ – يجوز لأي طرف أن ينسحب من الاتفاقية بإشعار خطي يوجه إلى الوديع في أي وقت بعد مضي سنتين من تاريخ بدء نفاذ الاتفاقيـــة بالنسبة إلى ذلك الطرف. ٢ – يسري أي انسحاب على هذا الوجه لدى انقضاء سنة واحدة من تاريخ استلام الوديع لإشعار الانسحاب أو في تاريخ لاحق لذلك يحدد في إشعار الانسحاب المذكور. ٣ – يعتبر أي طرف ينسحب من الاتفاقية منسحباً أيضاً من أي بروتوكول يكون طرفاً فيه"[١٢٦]. ومن ثم لا يوجد أي عذر لأي دولة بعدم التزام نصوص اتفاقية مكافحة التبغ، فإما الالتزام أو الانسحاب.

فلا تتحمل الغاية التي أنشئت من أجلها الاتفاقية أية مخاطرة بفرض العضوية الإجبارية على دولة لا ترغب بها، مما يدفع هذه الدولة لفض عرى التعاون مع بقية الدول وإفشال غاية الاتفاقية. ومن هنا ففض عرى العضوية أقل ضرراً على الصحة العامة وحماية البيئة من فض عرى التعاون.

إن من شأن التعاون بين الحكومات أن يحد من انتهاكات التشريعات التي تتم عبر الدول، والتي تتسبب في تداخل الاختصاص الولائي لأكثر من دولة. وقد تنبه وزراء الصحة العرب إلى أهمية مواجهة مثل هذا التهديد من خلال العمل بقدر الإمكان على "توحيد التشريعات ونظم الإدارة الصحية" في الدول الأعضاء بالجامعة العربية[١٢٧].

---

(١٢٥) المرجع السابق، مادة ٤ (٤).

(١٢٦) المرجع السابق، مادة ٣١.

(١٢٧) النظام الأساسي لمجلس وزراء الصحة العرب، وافق عليه مجلس الجامعة بتاريخ ١٩٧٥/٩/٤م، بموجب قرار رقم ٣٣٠٦ في دور انعقاده العادي الرابع والستين، مادة ٢(١٠).

وللتعاون الدولي في مجال مكافحة التبغ أشكال شتى؛ فقد نصت المادة ٤(٣) من اتفاقية مكافحة التبغ على أن نقل التكنولوجيا والمعارف والمساعدة المالية وتوفير الخبرات ذات الصلة من أجل وضع وتنفيذ برامج فعالة لمكافحة التبغ هي أهم صور التعاون الدولي، وحثت الدول على ضرورة تعزيزه بينها[١٢٨]. كما نصت المادة ١٤ (٢) (د) من اتفاقية مكافحة التبغ على التعاون في "تيسير الحصول، بتكلفة ميسورة، على العلاج من الاعتماد على التبغ، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية، وقد تشمل هذه المنتجات ومكوناتها الأدوية ومنتجات تستخدم في إعطاء الأدوية، والتشخيص عند الاقتضاء." وفي المعنى نفسه ذهبت المادة ٢٢ (١) (د) من اتفاقية مكافحة التبغ حين أكدت أهمية التعاون في "توفير المواد والمعدات والإمدادات اللازمة، عند الاقتضاء، فضلاً عن الدعم اللوجستي، لاستراتيجيات وخطط وبرامج مكافحة التبغ." وكذلك من أوجه التعاون تبادل "المعلومات عن الآثار الصحية لاستهلاك منتجات التبغ والتعرض لدخانه، والمعلومات عن التشريعات والأنظمة السارية وكذلك الولاية القضائية"[١٢٩].

كما فتح نص المادة ٦ (٢)(ب) من اتفاقية مكافحة التبغ الأفق للدول الأعضاء لحظر أو تقييد مبيعات التبغ للمسافرين عبر المناطق الحدودية المعفاة من الضرائب أو السماح لهم باستيرادها. وهو ما يعد صورة من صور التعاون الدولي للقضاء على المزايا الضريبية التي يتمتع بها المسافرون الدوليون بشأن منتجات التبغ. غير أن الواقع العملي يكشف التشجيع المفرط الذي يشهده المسافرون في المناطق الحرة في المطارات الدولية وانخفاض أسعار السلع بما في ذلك منتجات التبغ، الأمر الذي يفسر الإقبال على شرائها دون قيود.

وانطلاقاً من أن تفاوت القدرات المالية والتقنية للدول قد يؤثر في تفعيل

(١٢٨) المرجع السابق، مادة ٢٠.

(١٢٩) المرجع السابق، مادة ١٩ (٢).

هذا التعاون، فقد أشارت ديباجة اتفاقية مكافحة التبغ إلى ضرورة توفير الموارد المالية والتقنية للدول التي تفتقدها، تمهيداً لتفعيل التعاون بين الدول الأعضاء(١٣٠). وعادت المادتان ٥(٦) و ٢٢ من اتفاقية مكافحة التبغ، وأكدتا أهمية التعاون المالي بين الدول الأعضاء(١٣١).

ويتطلب التعاون في مكافحة التبغ "القضاء على جميع أشكال الاتجار غير المشروع بالسجائر وسائر منتجات التبغ، بما في ذلك تهريبها وصنعها بشكل غير مشروع وتقليدها"(١٣٢). وتذهب اتفاقية مكافحة التبغ إلى الدعوة للتعاون بين الهيئات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية فيما يتعلق بإجراء التحقيقات وإقامة الدعاوى والمحاكمات القضائية من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ(١٣٣).

ودولة الكويت، من ناحيتها، تتعاون مع منظمة الصحة العالمية في مكافحة التبغ؛ إذ احتضنت في الفترة بين ٢–٣ أكتوبر ٢٠٠٢م مؤتمر الكويت العالمي الثاني لمكافحة التدخين بالتعاون بين منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي والجمعية الكويتية لمكافحة التدخين والسرطان.

ولم تحصر المادة ٧ من اتفاقية مكافحة التبغ التعاون بين الدول الأعضاء في التعاون المباشر فحسب بل امتد إلى التعاون غير المباشر الذي يتم عن طريق هيئات دولية متخصصة من أجل تنفيذ هذه التدابير(١٣٤). فقد أشارت المادة ٥ (٤، ٥) من اتفاقية مكافحة التبغ إلى أهمية التعاون بين الدول المتعاقدة من أجل صياغة تدابير وإجراءات ومبادئ توجيهية لتنفيذ الاتفاقية من خلال سلطاتها الوطنية، وفي حدود هذا الإقليم أو من خلال المنظمات والتجمعات

(١٣٠) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، الديباجة فقرة (١٢)،(١٤).
(١٣١) المرجع السابق، المواد ٥(٦)، ٢٠(٥).
(١٣٢) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، الديباجة فقرة (١١)، مادة ١٥ (١).
(١٣٣) المرجع السابق، مادة ١٥ (٦).
(١٣٤) المرجع السابق، مادة ٧.

الدولية التي تتمتع بعضويتها. كما أشارت ديباجة اتفاقية مكافحة التبغ للإطار المؤسسي للتعاون الدولي من خلال الإشادة بدور منظمة الصحة العالمية ومؤسسات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية الأخرى إلى جهودها في وضع تدابير مكافحة التبغ(١٣٥). وبالفعل حث المؤتمر العالمي للصليب الأحمر الدولي الدول الأعضاء على تعزيز جهود منظمة الصحة العالمية في مكافحة التدخين(١٣٦).

ومن هذا المنطلق قام مؤتمر وزراء الصحة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الرابع والخمسون، الذي عقد في أبو ظبي في يناير ٢٠٠٣م، بزيادة نسبة التعرفة الجمركية على التبغ لتكون ١٥٠٪، على أن تخصص نسبة منها لدعم برامج مكافحة التدخين(١٣٧). ومن شأن هذا الارتفاع في نسبة التعرفة الجمركية أن يصرف غير المقتدرين وصغار السن عن شراء التبغ بهذه التكلفة العالية. كما قرر مجلس وزراء صحة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية طبع العبارة التحذيرية المتفق عليها على علب السجائر والتبغ ومشتقاته(١٣٨).

وقام كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الصحة العالمية بعقد اتفاق تعاون مشترك(١٣٩) ينص في المادة الأولى منه على أن "١ – توافق كل من منظمة الصحة العالمية وجامعة الدول العربية على التعاون في جميع الشؤون

---

(١٣٥) المرجع السابق، الديباجة فقرة (١٥)، ٢٠(٣)(ج).

(١٣٦) Tobacco Smoking, supra note (97).

(١٣٧) جريدة البيان، مؤتمر وزراء الصحة بدول التعاون يختتم أعماله بأبو ظبي، – يناير – ٢٠٠٣م، جريدة البيان الإماراتية، "http://www.albayan.co.ae/albayan/2003/01/09/mhl/19.htm" (آخر زيارة للموقع ٩ مارس ٢٠٠٣م).

(١٣٨) جريدة البيان الإماراتية، مرجع سابق.

(١٣٩) وافق مجلس الجامعة العربية في ١٩٦٠/٩/٧م في دور انعقاده العادي الرابع والثلاثين على هذه الاتفاقية.

التي تنشأ في ميدان الصحة وتكون ذات صلة بالمهام والأعمال المتجانسة للطرفين." ومن ثم فإن جامعة الدول العربية لا بد لها من العمل على وضع اتفاقية مكافحة التبغ موضع التنفيذ وحث الدول الأعضاء على سرعة تبنيها في تشريعاتها الوطنية. غير أن المثير للدهشة قيام الرئيس الليبي معمر القذافي في أثناء آخر اجتماعات القمة التي عقدت في تونس في أواخر يونيو ٢٠٠٤م بنفث سيجار بحضور بقية الأعضاء ضارباً بحظر التدخين في المؤتمرات الدولية – كما أشرنا سابقاً – عرض الحائط. كما نصت المادة الثانية من اتفاقية التعاون على "تبادل المطبوعات والوثائق ذات الصلة بالأعمال المتعلقة بالموضوعات ذات المصلحة المشتركة..." التي منها مكافحة التبغ على الصعيدين العربي والعالمي. ومن ثم فإن المنظمات الإقليمية يجب أن تعزز من أهداف منظمة الصحة العالمية، التي منها مكافحة التدخين.

وصورة أخرى من صور التعاون الدولي مطالبة جمعية القلب الخليجية، برئاسة الدكتور حجر أحمد حجر البنعلي وزير الصحة العامة القطري ورئيس الجمعية، اجتماعات اللجنة التأسيسية التي عقدت في الدوحة في يناير ٢٠٠٢م، بإصدار المجلات والنشرات العلمية لقانون مكافحة التدخين، والسعي لوضع قوانين في دول مجلس التعاون للوقاية من أمراض القلب، ومنها قوانين مكافحة التدخين.

ثالثاً – وسائل الرقابة والإشراف على تنفيذ الحظر:

لا بد من إقرار نظام للرقابة والإشراف من أجل ضمان احترام المخاطبين بهذه التشريعات لالتزاماتهم. وهنا لا بد من التمييز بين وسائل الرقابة والإشراف الوطنية ووسائل الرقابة والإشراف الدولية.

١ – وسائل الرقابة والإشراف الوطنية:

تتمثل وسائل الرقابة والإشراف الوطنية في تشكيل الفرق الضبطية وتلقي الشكاوى الخاصة بمكافحة التبغ.

أ – الفرق الضبطية:

حين تمنح بعض الجهات سلطات ضبطية، فإن هذه السلطات تخولها الحق بوضع بنود القانون والقرارت التنفيذية موضع التنفيذ. غير أن غياب هذه السلطات من شأنه أن يضع أي شخص يحاول وضع التشريعات المتعلقة بمنع التدخين في خطر. فقد وقعت حادثة مؤسفة في أبريل ٢٠٠٣م في نيويورك، حيث تلقى دانا بليك طعنة في البطن في أثناء تأدية واجبه بوصفه مكلفاً حفظ النظام في ملهى ليلي في مانهاتن، عندما كان يحاول إخراج رجلين رفضا الانصياع لقانون منع التدخين في الملهى(١٤٠).

وقد اعتبر القرار الوزاري – الذي يحظر التدخين في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية – رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٩٩م الصادر عن وزير الصحة العامة الكويتي في المادة الرابعة منه "مدير المستشفى والمركز الطبي التخصصي مسؤولاً عن منع التدخين في المستشفى والمركز الطبي التخصصي ويكون رئيس المركز الصحي مسؤولاً عن منع التدخين به." أما المادة الخامسة من القرار ذاته فقد أعطت صلاحية مراقبة منع التدخين "لمسؤولي العلاقات العامة في المستشفى والمركز الطبي المتخصص، وأمين المركز الصحي وذلك بالمرور الدوري في المرفق." وبالفعل فقد نجحت وزارة الصحة في الكويت بأن تكون أولى الوزارات التي تحظر فعلياً التدخين في أروقة مرافقها المختلفة.

وإلى جانب وزارة الصحة العامة فإن الهيئة العامة للبيئة في الكويت تملك الحق في منح الصفة الضبطية لبعض موظفي الهيئة العامة للبيئة أو من غيرها من الجهات الإدارية المعنية(١٤١). ويدخل في صميم اختصاص هؤلاء الموظفين "القيام بأعمال التفتيش، ولهم صفة الضبطية القضائية ودخول الأماكن التي تقع

(١٤٠) علام، مرجع سابق.

(١٤١) قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة، مرجع سابق، مادة ١١.

بها المخالفات وتحرير المحاضر وأخذ العينات وإجراء القياسات والدراسات اللازمة لتحديد مدى تلوث البيئة ومصادر التلوث والتأكد من تطبيق النظم والاشتراطات الخاصة بحماية البيئة كما لهم الاستعانة برجال الشرطة إذا اقتضى الأمر ذلك "[١٤٢]. ومن شأن مخالفات المصانع والمتاجر والأفراد لهذه المعايير أن يخول أفراد الضبطية القيام بواجبهم. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبيئة فإن ما يقارب ألفي ضابط بيئي لم يقوموا بتسجيل مخالفات تتجاوز عدد أصابع اليد.

ونعتقد بأن تنفيذ التشريعات المتعلقة بمنع التدخين يتطلب تشكيل فرق أمنية صحية بالتعاون مع وزارة الداخلية، الأمر الذي يفرض احتراماً للتشريعات المتعلقة بحظر التدخين، أو إسنادها لمتخصصين بيئيين من العاملين في وزارة الداخلية.

وتمارس وزارة الداخلية بالفعل العديد من السلطات الضبطية ذات الجوانب الصحية والبيئية، فليس من المستغرب أن تساند هذه الوزارة الفعالة المجهودات البيئية لضمان احترام التشريعات المعنية بمكافحة التبغ. فعلى سبيل المثال، يدخل ضمن اختصاص رجل الشرطة إيقاف أي شخص يدخن جهاراً في نهار رمضان. كما يدخل في صميم اختصاص وزير الداخلية "إصدار قرارات بإغلاق ما يرى ضرورة إغلاقه من المحالّ العامة في نهار رمضان"[١٤٣]. وعليه فلا مسوغ لامتناع رجال الشرطة عن ضبط منتهكي التشريعات المحلية المعنية بمكافحة التدخين، والإعراض عن وضعها موضع التنفيذ.

ب – تلقي الشكاوى:

يمكن تقديم الشكاوى المتعلقة بعدم احترام التشريعات المتعلقة بحظر

(١٤٢) المرجع السابق.

(١٤٣) قانون المجاهرة بالإفطار، مرجع سابق، مادة ٢.

التدخين لدى سلطات الدولة الثلاث، كما يمكن تقديمها إلى الجمعيات الأهلية المعنية بمكافحة التدخين.

فتتلقى المحاكم الكويتية الشكاوى الحكومية والأهلية المتعلقة بمخالفة التشريعات المتعلقة بمكافحة التبغ. غير أن الأحكام القضائية المتعلقة بمكافحة التبغ ما زالت شبه معدومة. وتندرج الأحكام القضائية التي صدرت في هذا المجال تحت مظلة قانون المجاهرة بالإفطار في رمضان(١٤٤). كما أن دائرة قضائية لشؤون البلدية أنشئت حديثاً ضمن المحاكم الكويتية، ويدخل في صميم اختصاصها النظر في المخالفات التي ترتكبها الأنشطة التجارية بالمخالفة للوائح وقوانين البلدية، لكنها لم تنظر بعد بأي من المسائل المتعلقة بمكافحة التبغ.

ويوجد مشروع تحت الدراسة بشأن إنشاء محكمة لشؤون البيئة، ويدخل في اختصاصها النظر بجميع المخالفات المتعلقة بقانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة رقم ٦ لسنة ١٩٩٥م، التي من ضمنها المخالفات المتعلقة بمكافحة التبغ، والتي يمكن تكييفها على أنها تشكل تهديداً بيئياً.

وعلى صعيد السلطة التنفيذية يمكن تقديم الشكاوى المتعلقة بانتهاك التشريعات المعنية بمكافحة التدخين لدى كل من مدير المستشفى أو مدير المركز الطبي التخصصي أو رئيس المركز الصحي الذي حصلت المخالفة أو الانتهاك فيه(١٤٥).

إلى جانب وزارة الصحة تتولى الهيئة العامة للبيئة "جميع الأعمال والمهام الكفيلة بحماية البيئة في البلاد وعلى الأخص دراسة الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بشؤون البيئة... ومتابعة التطورات المستجدة في القانون

---

(١٤٤) حكم المحكمة الكلية، دائرة الجنح الجزائي – أحداث، رقم ٩٦/١٧٩، بتاريخ ٦ أبريل ١٩٩٦م. حكم رقم ٩٣/٣٧٤ كلي، الصادر في ٨ أبريل ١٩٩٣م.

(١٤٥) قرار وزارة الصحة رقم (٣٢٩) لسنة ١٩٩٩م الذي يحظر التدخين في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية، مرجع سابق، مادة ٤.

الدولي في مجال حماية البيئة."[١٤٦] ومن هذا المنطلق يدخل في صميم اختصاص الهيئة العامة للبيئة متابعة التطورات على الساحة الدولية ومتابعة تنفيذ التزامات الكويت منها على الصعيد الوطني. كما يدخل في اختصاص الهيئة العامة للبيئة "وضع النظم والاشتراطات الواجب توافرها... عند إنتاج مواد أو القيام بعمليات أو أي نشاط آخر قد يؤدي إلى تلوث البيئة، وللهيئة في حال مخالفة هذه الاشتراطات طلب وقف تنفيذ المشروع وسحب تراخيص الأعمال أو الأنشطة المخالفة، كما يجوز لمجلس الإدارة المطالبة بالتعويض عن الدمار البيئي."[١٤٧] غير أنه عندما تكون الأضرار فادحة وواسعة الانتشار وطويلة المدى ولا يجبرها مجرد وقف المؤسسة أو النشاط أو المنشأة، الأمر الذي فتح الباب أمام الهيئة للمطالبة بالتعويض عن هذه الأضرار وفقاً للنص السالف. ووفقاً للهيئة العامة للبيئة، فإن المطالبة بالتعويض لم يلجأ إليها إلا من أجل الضغط على المخالف لوقف المخالفة وليس من أجل جبر الضرر.

كما يملك المجلس الأعلى للهيئة العامة للبيئة – أعلى سلطة بيئية في الكويت – "بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وبعد إخطار الجهة الرسمية أن يقرر وقف العمل بأي منشأة أو نشاط أو منع استعمال أي أداة أو مادة منعاً جزئياً أو كلياً إذا ترتب على استمرار العمل أو الاستعمال تلوث البيئة، ويكون هذا الوقف لمدة لا تجاوز أسبوعاً يجوز مدها أسبوعاً آخر."[١٤٨] ومن ثم متى ثبت أن المنشأة التي تصنع أحد منتجات التبغ تتسبب بتلويث البيئة من خلال دخان المصانع أو المخلفات المتولدة عن هذا الإنتاج، جاز للمجلس الأعلى للبيئة اتخاذ ما يلزم وفقاً لنص المادة ١٠ من قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة. وهو إجراء لم يلجأ إليه فعلياً على الرغم من أهميته في الحد من المخالفات البيئية.

---

(١٤٦) القانون الكويتي بشأن إنشاء الهيئة العامة للبيئة رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥م، المعدل تحت رقم ٩٦/١٦ [فيما يلي قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة.]

(١٤٧) قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة، مرجع سابق، مادة ٨.

(١٤٨) المرجع السابق، مادة ١٠.

وبما أن انتهاكات قانون مكافحة التبغ في الكويت تندرج تحت فئة الجنح التي يدخل اختصاص النظر فيها لوزارة الداخلية – الإدارة العامة للتحقيقات – فلا يمكن لهذه الجهة التنصل من فتح التحقيق في أي شكوى تشكل انتهاكاً لقانون مكافحة التدخين، على أن يكون المشتكي متضرراً من هذا الانتهاك.

أما على مستوى السلطة التشريعية فيختص مجلس الأمة بتلقي عموم الشكاوى المتعلقة بتنفيذ مؤسسات الدولة ووزاراتها للتشريعات الوطنية، بما فيها المتعلقة بمكافحة إنتاج أنواع التبغ واستهلاكها. غير أن مجلس الأمة آثر إنشاء لجنة للشؤون الصحية والعمالية تعنى بتلقي الشكاوى المتعلقة بأمور الصحة، بما في ذلك انتهاكات التشريعات المتعلقة بمكافحة استهلاك منتجات التبغ. لكنه عملياً لم يسجل تاريخ عمل هذه اللجنة تلقيها أية شكاوى خاصة بهذا الشأن.

٢ – وسائل الرقابة والإشراف الدولية:

تتمثل وسائل الرقابة والإشراف الدولية في تلقي التقارير الوطنية بشأن احترام الدول لالتزاماتها بشأن مكافحة التبغ وإجراء التحقيقات اللازمة للتحقق من التزام الدول الأعضاء بما تفرضه الاتفاقية من التزامات، وأخيراً اللجوء إلى القضاء الدولي.

أ – **التقارير الدورية:** ورد في نص المادة ٢١ (١) من اتفاقية مكافحة التبغ أن " ١ – يقدم كل طرف إلى مؤتمر الأطراف عن طريق الأمانة، تقارير دورية عن تنفيذه لهذه الاتفاقية، تشمل (أ) معلومات عن التدابير التشريعية والتنفيذية والإدارية وسائر التدابير الأخرى المتخذة لتنفيذ الاتفاقية، (ب) أي صعوبات أو عقبات تعتري تنفيذ هذه الاتفاقية، والتدابير المبذولة لتذليلها، (ج) المساعدة المالية والتقنية المقدمة أو المتلقاة من أجل أنشطة مكافحة التبغ، (د) معلومات عن المراقبة والبحوث، (هـ) المعلومات المبينة في المواد ٦–٣ و١٣–٢ و١٣–٣ و١٣–٤(د) و١٥–٥ و١٩–٢. ٢ – يحدد مؤتمر الأطراف

تواتر وأشكال تقديم جميع الأطراف للتقارير، ويقدم كل طرف تقريره الأولي في حدود سنتين من بدء سريان الاتفاقية بالنسبة له."[١٤٩]

ويجب عدم السماح لانخفاض القدرات المالية للدول بالحيلولة دون تنفيذها لالتزاماتها بشأن التقارير الدورية في أي حال من الأحوال. وبالفعل فقد نصت المادة ٢١(٣) من اتفاقية مكافحة التبغ على أن "يتولى مؤتمر الأطراف النظر في الترتيبات الرامية إلى مساعدة البلدان النامية الأطراف والبلدان الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بناءً على طلب تقدمه تلك البلدان للوفاء بالتزاماتها – بشأن تقديم التقارير."[١٥٠]وعليه فلا يجوز التذرع بنقص القدرات المالية للتهرب من تقديم التقارير الدورية.

ب – **إجراء التحقيق**: يقصد بالتحقيق قيام فريق بالتحقق من تنفيذ طرف ما لالتزاماته التي تفرضها عليه قواعد القانون الدولي. ويجرى التحقيق بناءً على شكوى أو طلب مقدم من شخص آخر من أشخاص القانون الدولي.

ويملك مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التبغ الاختصاص في اتخاذ ما يلزم من قرارات بشأن التحقيق في شكوىً ما إذا ما قدمت ضد أحد الأعضاء للتحقق من مدى صحتها تمهيداً لتبييض ساحة هذا العضو وإخلاء طرفه بشأن أية اتهامات تنسب إليه حول التزاماته التي تفرضها عليه اتفاقية مكافحة التبغ.

ج – **إصدار الأحكام**: إن الأحكام القانونية في المنازعات الدولية تتمثل في الأحكام التي تصدرها محاكم التحكيم أو الأحكام التي تصدرها المحاكم القضائية. واللجوء إلى محاكم التحكيم للنظر في منازعة ما بين دولتين عضوين في الاتفاقية الدولية لمكافحة التبغ يتم وفقاً لنص المادة ٢٧ من هذه الاتفاقية، التي تنص على أنه " ١ – في حالة نشوء نزاع بين طرفين أو أكثر يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها، تسعى الأطراف المعنية إلى تسوية النزاع عن طريق

---

(١٤٩) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ٢١ (٢).

(١٥٠) المرجع السابق، مادة ٢١ (٣). مؤتمر الأطراف الواردة الإشارة إليه في المتن هو أحد الأجهزة المنشأة بموجب نص المادة ٢٣ من اتفاقية مكافحة التبغ.

القنوات الدبلوماسية من خلال التفاوض أو بأية وسيلة سلمية أخرى تختارها، عن طريق التفاوض أو المساعي الحميدة أو الوساطة. ولا يعفي الإخفاق في التوصل إلى اتفاق أطراف النزاع من مسؤولية مواصلة السعي إلى تسويته. ٢ – عند تصديق الاتفاقية... يجوز لأي دولة أو منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي إعلام الوديع بأنها تقبل فيما يخص أي نزاع لم تتم تسويته وفقاً للفقرة ١ من هذه المادة، على أساس إلزامي، التحكيم..." .

وجلي أن اللجوء إلى التحكيم وفقاً لهذا النص يتطلب فشل الأطراف في محاولة تسوية خلافاتهما عبر المفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة.

أما بالنسبة للجوء إلى المحاكم القضائية فيحكمه القواعد القانونية العامة في القانون الدولي، التي تتطلب موافقة كلا الطرفين السابقة أو اللاحقة على نشوب النزاع[١٥١]. ومن أمثال هذه المحاكم محكمة العدل الدولية التي تنظر في نزاعات الدول التي تلجأ إليها متى ما أبدت هذه الدول موافقتها على منح الاختصاص للمحكمة في تسوية هذا النزاع.

المبحث الثاني: المسؤولية هي الأثر القانوني لانتهاك تشريعات مكافحة التدخين

لتفعيل نصوص القانون وضمان احترامها لا بد من فتح الباب للاستفادة من نظام المسؤولية. وإيماناً من اتفاقية مكافحة التبغ بأهمية نظام المسؤولية فقد نصت في المادة ٤ (٥) على أن "تعد المسائل ذات الصلة بالمسؤولية، بحسب ما يحدده كل طرف في حدود ولايته القضائية، جزءاً مهماً من مكافحة التبغ الشاملة." ومن ثم فإن النظام الوطني لمكافحة التبغ إن لم يتم تضمينه نظاماً للمسؤولية فإنه يكون نظاماً يعتريه النقص والعوز. كما أن نظم المسؤولية غير الفاعلة أو الشكلية تعتبر كذلك نقصاً يعتري نظام المكافحة الوطنية للتبغ. ولا بد من التمييز بين نوعين من أنواع المسؤولية (الوطنية والدولية).

---

(١٥١) النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، ١٩٤٤م، مادة ٣٥.

أولاً – المسؤولية الوطنية:

نصت المادة ٤ (٥) من اتفاقية مكافحة التبغ على أن "المسؤولية، بحسب ما يحدده كل طرف في حدود ولايته القضائية" الأمر الذي يترك للدولة حرية فرض نظام المسؤولية الذي يتناسب ومستوى الحملة التي تفرضها الدول لمكافحة التبغ. كما أكدت اتفاقية مكافحة التبغ على ضرورة "اتخاذ – الدول الأعضاء – إجراءات تشريعية أو تعزيز قوانينها القائمة، عند اللزوم، لمعالجة مسألة المسؤولية الجنائية والمدنية." الأمر الذي يحصر المسؤولية الوطنية بشأن مكافحة التبغ في إطاريها المدني أو الجزائي.

١ – المسؤولية الجزائية:

للمسؤولية الجزائية دور في تفعيل نصوص القانون، على أن تكون العقوبة المقررة لمخالفة نصوصه هي عقوبة فاعلة ومؤثرة. فهل تضمن التشريعات محل الدراسة عقوبات جزائية تكفل احترامها؟

لقد نصت اتفاقية مكافحة التبغ على أن "يعتمد كل طرف وينفذ تدابير تشريعية أو تنفيذية أو إدارية أو تدابير فعالة أخرى، تشمل فرض الجزاءات على الباعة والموزعين"[١٥٢]. من الملاحظ أن النص هنا قد أكد فاعلية العقوبات.

لكن المطلع على نصوص القانون الكويتي رقم ١٩٩٥/١٥ يجد أن مخالفات المادة السادسة التي تنص على أنه "يحظر الدعاية والإعلان عن السجائر وأنواع التبغ ومشتقاته في البلاد" هي الغرامة التي لا تزيد على خمسين ديناراً حسبما ورد في نص المادة ٧ من القانون ذاته[١٥٣]، التي نرى أنها غير كافية لردع الشركات الثرية التي تجني المبالغ الطائلة من جراء تجارة

(١٥٢) المرجع السابق، مادة ١٦ (٦).

(١٥٣) تنص المادة ٧ من القانون رقم ١٩٩٥/١٥م على أن "كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً، وتضاعف في حالة العود."

التبغ، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر فيها أو إصدار تشريع جديد يكون أكثر ردعاً.

وهنا لا بد من الإشادة بنص المادة ٧ من قانون الوقاية من التدخين المصري، الذي جاء فيه "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة معاً."(١٥٤) الأمر الذي يجعل القانون المصري أكثر تشدداً وصرامة في مواجهة جرائم مكافحة التبغ، من حيث مبلغ الغرامة ومن حيث فقدان القانون الكويتي لعقوبة السجن.

كما يمكننا جزائياً تكييف بعض التصرفات المتعلقة بإنتاج التبغ واستهلاكه على أنها جرائم تستحق الجزاء تحت بنود أخرى من القانون، كما في الجرائم التي تشكل اعتداءً على سلامة البدن. فقد نصت المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات المصري على أن "كل من أعطى عمداً لشخص جواهر غير قاتلة فنشأ عنها مرض أو عجز وقتي عن العمل يعاقب طبقاً لأحكام المواد ٢٤، ٢٤١، ٢٤٢ على حسب ما نشأ عن الجريمة ووجود الإصرار على ارتكابها أو عدم وجوده"(١٥٥). ومن ثم فإن إعطاء منتجات التبغ – جواهر غير قاتلة – يمكنه أن يفسر على أنه إعطاء لمواد تضر بالصحة لتسببها في المرض أو العجز الوقتي، ويستوجب العقوبة المقررة على هذه الجريمة، بخاصة أن ديباجة اتفاقية مكافحة التبغ قد أشارت إلى "أن القرائن العلمية قد أكدت بشكل لا لبس فيه أن تعاطي التبغ والتعرض لدخانه يتسببان في الوفاة والمرض والعجز."

وكذلك قام قانون مراقبة سلوك الأحداث الأردني بفرض عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار أو بكلتا هاتين

---

(١٥٤) القانون المصري بشأن الوقاية من التدخين، مرجع سابق، مادة ٧.

(١٥٥) د. محمد زكي أبو عامر، قانون العقوبات: القسم الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩م، ص ٥٩٤.

العقوبتين كل من باع للحدث تبغاً أو قدم له النارجيلة[١٥٦]، الأمر الذي يمنح هذا النص تفوقاً على نظيره الكويتي.

ويمكن أن ينسب لمتولي رعاية القاصر نتيجة تدخينه في حضور هذا القاصر (في البيت أو السيارة) جريمة إساءة معاملة الطفل وإيذائه. فأي "فعل عمدي أو غير عمدي، أو إهمال مقصود أو غير مقصود من قبل شخص بالغ أو من قبل المجتمع أو البلد، الذي يؤثر تأثيراً عكسياً على صحة الطفل ونموه البدني أو تطوره النفسي والاجتماعي"[١٥٧] يمكن تكييفه على أنه إساءة لمعاملة الطفل. وبالفعل فقد نص قانون الجزاء الكويتي على معاقبة "كل شخص يلزمه القانون برعاية شخص آخر عاجز عن أن يحصل لنفسه على ضرورات الحياة، بسبب سنه أو مرضه أو اختلال عقله أو تقييد حريته، سواء نشأ الالتزام عن نص القانون مباشرة أو عن عقد أو عن فعل مشروع أو غير مشروع، فامتنع عمداً عن القيام بالتزامه، وأفضى ذلك إلى وفاة المجني عليه أو إصابته بأذى، يعاقب حسب قصد الجاني وجسامة الإصابات، بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ١٤٩ و١٥٠ و١٥٢ و١٦٠ و١٦٢ و١٦٣. فإن كان الامتناع عن إهمال لا عن قصد، وقعت العقوبات المنصوص عليها في المادتين ١٥٤ و١٦٤"[١٥٨]. كما نصت المادة ١٦٧ من ذات القانون على أن "كل رب أسرة يتولى رعاية صغير لم يبلغ أربع عشرة سنة كاملة، وامتنع عمداً عن القيام بالتزامه من تزويد الصغير بضروريات المعيشة، فأفضى ذلك إلى وفاة الطفل أو إلى إصابته بأذى، يعاقب بالعقوبات المذكورة في المادة السابقة، حسب ما إذا كان الامتناع عمدياً

---

(١٥٦) قانون الأحداث الأردني، مرجع سابق، مادة ٨ (١،٣)

(١٥٧) Stuart Hart and Suzanne Maxson, Child Maltreatment Responses of the Schools, Policy Issue series No. 4-1988, consortium on education policy studies, Bloomington. مذكور في ممدوح البحر، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(١٥٨) قانون الجزاء الكويتي رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠م، مادة ١٦٦. والعقوبات المشار إليها في هذا النص تراوح بين الإعدام والسجن ثلاثة أشهر أو الغرامة الواقعة بين عشرة آلاف روبية وثلاثمائة روبية أو بإحداهما.

أو غير عمدي، وحسب قصد الجاني وجسامة الإصابات، حتى لو كان الصغير غير عاجز عن تزويد نفسه بضروريات المعيشة." ومما لا شك فيه في أن تعريض الطفل لدخان التبغ بشكل يومي ومكثف له آثار صحية واجتماعية تؤثر على الطفل في طفولته أو فيما بعد ذلك[١٥٩]، ويحول بينه وبين حاجته في العيش في بيئة صحية نظيفة وحقه في استنشاق هواء نظيف، وهو ما أكدت عليه المادة ٢٤(٢)(هـ) من اتفاقية حقوق الطفل[١٦٠]. وكذلك يمكن أن توجه أصابع الاتهام للأم التي تستهلك منتجات التبغ، مع علمها اليقيني بآثارها السلبية على صحة جنينها وتكوينه الخلقي استناداً لنص المادة ١٧٦ من قانون الجزاء الكويتي التي تنص على أن "كل امرأة حامل تناولت عقاقير أو مواد أخرى مؤذية... قاصدة بذلك إجهاض نفسها تعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تجاوز خمسة آلاف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين"[١٦١]. ومما لا شك فيه أن التبغ من المواد الضارة التي قد يفضي استهلاكها للإجهاض في بعض الأحيان، غير أنه من الضروري إبراز القصد الجنائي بشكل لا لبس فيه لتوجيه أصابع الاتهام.

والحائل الوحيد دون معاقبة متولي الرقابة على القاصر جنائياً هو انتفاء القصد الجنائي. لكن القصد الاحتمالي[١٦٢] يصلح أن يكون سنداً لحماية الأطفال من الإهمال المبالغ والأنانية التي تسيطر على متولي الرقابة وإصراره على استهلاك منتجات التبغ في حضور قاصر أو قاصرين. كما أن بعض الجرائم المادية لا يحتاج إيقاع العقوبة بمرتكبيها إلى البحث في القصد الجنائي لهم، بما في ذلك التدخين في الأماكن العامة المحظور التدخين فيها.

---

(١٥٩) عطري، مرجع سابق، ص ص ٥٧-٥٨.

(١٦٠) Dona Schneider and Natalie Freeman, Children's Environmental Health: Reducing Risk in A Dangerous World, A.P.H.A., 2000, at 98-100.

(١٦١) قانون الجزاء الكويتي، مرجع سابق، مادة ١٧٦.

(١٦٢) ممدوح البحر، مرجع سابق، ص ٢٤١.

وحري بنا الإشارة إلى العقوبات المقررة في بعض التشريعات الكويتية ذات الصلة بمكافحة إنتاج منتجات التبغ واستهلاكها، وهي عقوبات جديرة بالإشادة، فعلى سبيل المثال إن العقوبة التي نص عليها القانون الكويتي بشأن المجاهرة بالإفطار، التي "لا تتجاوز مائة دينار كويتي وبالحبس مدة لا تتجاوز شهراً أو بإحدى هاتين العقوبتين"(١٦٣)، هي عقوبة أكثر فاعلية من تلك التي تبناها القانون الكويتي بشأن مكافحة التدخين. ومن شأن هذه العقوبة، ولا سيما أنها ملازمة لعقوبة السجن، أن تحد من استهلاك التبغ جهاراً نهاراً في أيام رمضان. وبالفعل فقد صدرت أحكام جزائية بحق مجاهرين بالتدخين في نهار رمضان وفي مكان عام(١٦٤).

كما أن التلاعب بنسبة مكونات التبغ والإعلان عنها بخلاف الواقع هو جريمة غش تجاري، وردت العقوبة بشأنه في نص المادة ١ من قانون مكافحة الغش، التي جاء فيها أن "يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو استعمل عمداً وسائل من شأنها أن تخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق حول... حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة وعلى وجه العموم العناصر الداخلة في تركيبها"(١٦٥). ومن ثم فإن التلاعب بالإعلان بشأن نسب منتجات التبغ ومكوناتها بخلاف الواقع بهدف تسويقها هو غش تجاري معاقب عليه قانوناً(١٦٦). كما لا يقتصر توجيه الاتهام على المعلن وحده، بل يتعداه إلى كل من يبيع هذه البضاعة مع

(١٦٣) قانون المجاهرة بالإفطار، مرجع سابق، مادة ١.

(١٦٤) حكم المحكمة الكلية، دائرة الجنح الجزائي – أحداث، رقم ٩٦/١٧٩، بتاريخ ٦ أبريل ١٩٩٦م. حكم رقم ٩٣/٣٧٤ كلي، الصادر في ٨ أبريل ١٩٩٣م.

(١٦٥) قانون قمع الغش، مرجع سابق، مادة ١(٣).

(١٦٦) د. أحمد السعيد الزقرد، الحماية القانونية من الخداع الإعلاني في القانون الكويتي والمقارن، ٤ مجلة الحقوق ١٤٣، ص ص١٦٧–١٧٠(١٩٩٥)[فيما يلي الزقرد.]

علمه بكونها مغشوشة. فقد نصت المادة ٢ من قانون قمع الغش بأن "يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ألف دينار، ولا تجاوز ثلاثة آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عرض شيئاً معداً للبيع من الحاصلات الزراعية أو المنتجات أو طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه الحاصلات أو المنتجات مع علمه بغشها أو فسادها. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تجاوز ستة آلاف دينار أو إحدى هاتين العقوبتين... إذا كانت الحاصلات الزراعية أو المنتجات المغشوشة... ضارة بصحة الإنسان"[١٦٧]. غير أن الوضع العام والمستوى التعليمي والقدرات المادية والتقنية لأماكن بيع التبغ وتواضعها تحول دون إمكانية إطلاعهم أو درايتهم بالنسب الحقيقية لمكونات منتجات التبغ، الأمر الذي يجعل محاسبتهم في هذا الشأن أمراً شبه مستحيل.

٢ – المسؤولية المدنية:

لبحث المسؤولية القانونية المترتبة على انتهاك التشريعات الخاصة بمكافحة التدخين لا بد من إبراز عناصر هذه المسؤولية، وهي الخطأ والضرر الذي يتعرض له ضحايا هذه الانتهاكات والعلاقة السببية بينهما.

١ – الخطأ:

الخطأ هو انحراف في السلوك، أو انحراف عن السلوك المعتاد والمألوف، نظراً لما يتضمنه من تعد وعدم مشروعية[١٦٨]. والانحراف يتمثل في الانحراف عن السلوك الذي ترسمه نصوص القانون، أو الانحراف عن السلوك المألوف للشخص الطبيعي في مثل هذه الأحوال.

---

(١٦٧) المرجع السابق، مادة ٢(١).

(١٦٨) أ. د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المصادر غير الإرادية للالتزام: المسؤولية المدنية والإثراء دون سبب أو الفعل الضار والفعل النافع، مذكرات لطلبة الماجستير، د.ت.، جامعة الكويت، كلية الحقوق، ص ص ٥–٦٠، [فيما يلي أبو الليل.]

أ – مخالفة القانون:

لا شك أن مخالفة التزام يفرضه القانون يشكل خطأ يستوجب المسؤولية. وهذه المخالفة قد تنسب إلى دوائر إنتاج التبغ كما قد تنسب إلى المستهلكين أنفسهم، وكذلك قد تنسب إلى مؤسسات الدولة المعنية بتنفيذ نصوص القانون واحترامها.

يتمثل خطأ دوائر صناعة التبغ وإنتاجه في مخالفتها للالتزام الذي يثقلها بعدم بيع سموم للمستهلكين دون الانصياع لما تفرضه عليها التشريعات الوطنية والدولية من التزام بتنبيه المستهلكين إلى خطورة استهلاك منتجاتها. وقد ينسب إليها الامتناع عن عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإبعاد يد القاصرين من المستهلكين عن الوصول لسلعها واستخدامها أو التعرض لدخانها. كما يمكن أن ينسب إليها من الأخطاء إظهار معلومات بخلاف الواقع لتشجيع الأفراد على استهلاك منتجات التبغ. وهو ما أكد عليه نص المادة ١١ من اتفاقية مكافحة التبغ حين أشارت إلى "تجنب استخدام وسائل كاذبة أو مضللة أو خادعة أو قد تعطي انطباعاً خاطئاً" بغية تسويق منتجات التبغ(١٦٩). ويمكننا تكييف التلاعب بنسبة مكونات التبغ والإعلان عنها بخلاف الواقع على أنه نوع من أنواع الغش التجاري الذي يعاقب عليه القانون الكويتي بشأن قمع الغش في المعاملات التجارية(١٧٠). ومن ثم يجوز للمضرور – ضحية الخداع الإعلاني – وفقاً للقواعد العامة اللجوء إلى القضاء للمطالبة بالتعويض عن الخداع الإعلاني(١٧١). كما أن من ضمن ما قد ينسب إلى هذه الدوائر قيامها بالإعلان خلافاً للحظر أو التقييد الذي تفرضه نصوص القانون.

كما قد ينسب الخطأ إلى المستهلكين الذين يقومون باستهلاك التبغ في الأماكن العامة المحظور التدخين فيها، كالمستشفيات والمراكز الطبية وبعض

---

(١٦٩) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ١١.

(١٧٠) القانون الكويتي رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦م في شأن قمع الغش في المعاملات التجارية [فيما يلي قانون قمع الغش.]

(١٧١) الزقرد، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

الأماكن العامة. ومن ضمن ما قد ينسب إلى المستهلكين استهلاكهم لمنتجات التبغ في أثناء قيادة السيارة أو في نهار رمضان.

ب – الخروج عن سلوك الشخص المعتاد:

الشخص المعتاد – الذي اتخذ منه نموذجاً يقاس به تصرفات أفراد المجتمع – هو شخص يمثل غالبية أفراد المجتمع، معقول أو وسط المسلك، وليس بخارق البصيرة أو شديد اليقظة، ولا بخامل الهمة قليل اليقظة، وإنما هو وسط بين هذا وذاك، وسط المسلك يمثل جمهور الناس وغالبيتهم وسلوكه مألوف لديهم ومتوقع منهم(١٧٢).

وعملياً يحتدم الجدل بين حرية المدخنين في استهلاك منتجات التبغ، وأهمية ألا تنتهك هذه الحرية حريات الآخرين في التمتع بجو نظيف خالٍ من دخان التبغ، استناداً إلى القاعدة القانونية القائلة بوقوف حرية الفرد عند بدء حريات الآخرين(١٧٣). ويمكن لقاضي الموضوع(١٧٤) تكييف استهلاك منتجات التبغ في أماكن العمل والأماكن العامة من قبيل الخطأ الذي يتسبب بتعريض حياة الآخرين للخطر. ويمكن أن يكيف تدخين متولي الرعاية في مكان خاص يوجد فيه القاصر خطأً يعرض صحة هذا القاصر وسلوكه للخطر. كما يمكن أن ينسب إلى المستهلكين خطأ إتلاف البيئة الطبيعية وتلويثها من خلال نفث دخان التبغ فيها.

كما يمكن نسبة الخطأ لجهات العمل استناداً لعدم قيامها بحظر التدخين في أماكن العمل أو أية أماكن أخرى تتبعها، مما قد يتسبب في إصابة العاملين بالمرض. وبالفعل فقد نسبت محكمة الاستئناف العليا التقصير لإدارة الجمارك الكويتية "نتيجة تقصيرها بعدم اتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة لمنع

---

(١٧٢) أبو الليل، مرجع سابق، ص ص ٦١–٦٢.

(١٧٣) أبو الليل، مرجع سابق، ص ٦٠.

(١٧٤) يقع عبء إثبات الخطأ على من يدعيه، وذلك باستخدام جميع وسائل الإثبات. ويستقل قاضي الموضوع بتقدير وقوع الخطأ من عدمه باعتباره من المسائل الموضوعية دون معقب عليه بهذا الخصوص. أبو الليل، مرجع سابق، ص ٩٢.

التدخين" في مستودعات الوارد التابعة لها مما تسبب باندلاع الحريق وإتلاف الممتلكات(١٧٥). الأمر الذي يشكل سنداً قانونياً على تكييف امتناع جهة العمل عن حظر التدخين على أنه تقصير من شأنه أن يتسبب في مساءلة جهة العمل عما يترتب عن هذا الامتناع من أضرار. على الرغم من أن المسؤولية هنا ناجمة عن أضرار الحريق، وهي ليست من مساوئ التدخين على الصحة بل على ممتلكات الغير، وعملياً فإنها ترتبت بسبب امتناع جهة الإدارة عن حظر التدخين في هذه المنطقة.

وأخيراً، تضمن الدولة ملاحقة مخالفي تشريعاتها المتعلقة بمكافحة التبغ جنائياً ومدنياً من خلال فتح السبل والقنوات القانونية والقضائية التي تكفل مثل هذه الملاحقة. فمع الأسف تأخر وقت إنشاء محكمة بيئية متخصصة للنظر في المنازعات المعنية بشؤون الصحة والبيئة حتى يومنا هذا، وذلك على الرغم من وجود مشروع معتمد من مجلس الوزراء الكويتي بهذا الخصوص، غير أنه لم يعتمد من مجلس الأمة بعد. لكن محكمة بيئية قد أنشئت أخيراً للنظر في المنازعات المتعلقة بشؤون البلدية، التي منها مكافحة تدخين التبغ، كما أسلفنا.

٢ – الضرر:

إن منتجات التبغ من المنتجات التي تحمل في جنبات إنتاجها أو تسويقها أو استهلاكها خطراً جسيماً، ومثل هذا الخطر لا يمكن إغفاله في أي نظرية من نظريات المسؤولية المدنية(١٧٦). فالخطر تبرز أهميته من خلال ما ينجم عنه من ضرر أو من خلال ذاته دون حاجة لتحقق الضرر.

---

(١٧٥) انظر الحكم الاستئنافي رقم ٨٣/٤٩١ تجاري، الصادر في ٣ – مايو – ١٩٨٣م، ص٣.

(١٧٦) "Risk is one of the major concepts that play central role in modern tort law, whether explicitly or implicitly. No theory of civil liability could succeed without inquiring about the best approach toward harm as a consequent of a risky activity." Mashael Alhajeri, The Risk Concept On Modern Tort Map, 25 J. of L. 11, at 13-14 (2001).

وقد أكدت ديباجة اتفاقية مكافحة التبغ مسألة إمكان توافر عنصر الضرر المترتب من جراء زراعة منتجات التبغ وصناعتها وتدخينها والتعرض لدخانها، فنصت على "أن القرائن العلمية قد أكدت بشكل لا لبس فيه أن تعاطي التبغ والتعرض لدخانه يتسببان في الوفاة والمرض والعجز. وأن الكثير من المركبات التي تحتوي عليها – السجائر – وكذلك الدخان المنبعث منها، هي عناصر تعتبر فعالة، من الناحية الفارماكولوجية، وسامة وماسخة ومسرطنة"[١٧٧]. كما أكد نص المادة ٨ (١) أن "القرائن العلمية أثبتت دون لبس أن التعرض لدخان التبغ يسبب الوفاة والأمراض والعجز"[١٧٨].

كما أفاد أحد التقارير الصادرة في جنيف عن مجموعة من العلماء أن مدخناً يموت كل تسع ثوان في العالم نتيجة التدخين[١٧٩]. كما أنه بحسب الدراسات الطبية فإن ما يقرب من ثلثي الوفيات على مستوى العالم تسقط نتيجة أمراض ترتبط بالتدخين[١٨٠]. وحتى لو لم تكن الوفاة هي النتيجة الحتمية للتدخين، فإن الآثار السلبية له لا يستهان بها. فللتدخين آثار سلبية على الجهاز العصبي[١٨١] والجهاز التنفسي[١٨٢]، والجهاز الهضمي[١٨٣]، والجهاز الدوري[١٨٤].

---

(١٧٧) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، الديباجة الفقرات ٤، ٥.

(١٧٨) المرجع السابق، مادة ٨ (١).

(١٧٩) شريف حمدي، التدخين يقتل مدخناً كل ٩ ثوان، مجلة اليقظة، العدد ١٧٨٣، ٣٠/٤/٢٠٠٣م، ص٧٨.

(١٨٠) المرجع السابق، ص٧٨.

(١٨١) من المعروف علمياً أن النيكوتين يؤثر على الجهاز العصبي بما فيه المخ وعضلات التنفس والحجاب الحاجز. فالكميات القليلة من النيكوتين في الدم تنبه الجهاز العصبي بينما الكميات الكبيرة منه تؤدي إلى الشعور بالغثيان وارتعاش العضلات وربما الشلل في بعض الأحيان. فالتدخين يسبب التوتر والعصبية واضطراب النوم، ويقلل القدرة على التركيز والاستيعاب ويؤدي إلى انخفاض التحصيل الدراسي بشكل ملموس نتيجة نقص الأوكسجين الواصل للمخ. الدنشاري و دوس، مرجع سابق، ص ٩٢. إقبال الأمير السمالوطي، دراسة عن =

التحليل الاجتماعي والنفسي لظاهرة التدخين مع التركيز على المرأة و الطفل، بحث علمي مقدم للمؤتمر الإقليمي الأول لمكافحة التدخين، الذي نظمته الجمعية الكويتية لمكافحة التدخين و السرطان، الكويت، ٢٦-٢٧ أبريل، ١٩٩٨م، ص ص ١٨٤-١٨٥. لاحقاً [السمالوطي].

(١٨٢) التدخين يؤدي إلى تكرر التهابات الجهاز التنفسي وتكرر السعال بخاصة في الصباح، كما أنه يؤدي إلى تحطم جدران الحويصلات الهوائية والتصاق بعضها ببعض. وينتج عن التدخين ثقل للقدرة التنفسية للرئتين فيبذل المدخن جهداً كبيراً لتمدد الرئتين يصحبه صعوبة بالتنفس حتى يحصل على ما يحتاجه من أوكسجين. ومن أخطر ما يلحقه التدخين من أضرار للجهاز التنفسي سرطان الرئة. فقد أثبتت الدراسات الطبية أنه توجد علاقة وثيقة بين التدخين والسرطان بشكل عام وسرطان الرئة بشكل خاص.كما تشير الإحصاءات إلى أنه في بريطانيا وحدها يموت ٤٠,٠٠٠ رجل وامرأة سنوياً بسبب سرطان الرئة، وغالبيتهم من المدخنين بشراهة. وتبين أيضاً أن الذين يبتلعون دخان السجائر أكثر تعرضاً للإصابة بسرطان الرئة ممن لا يبتلعونه. وفي كندا أجرى الدكتور وليام كار، الأستاذ بجامعة تورنتو، دراسة أثبتت وجود علاقة عضوية كيميائية بين التدخين والإصابة بمرض السرطان وذلك بعد قيامه بتحليل بول بعض المدخنين. انظر الدنشاري و دوس، مرجع سابق، ص ٨٨-٨٩.

(١٨٣) من آثار التدخين على الجهاز الهضمي تغير رائحة الفم و النفس، وكذلك التهاب الرئة وتلفها واحتقان الشفتين. والتدخين يؤدي إلى تقليل حاسة التذوق، وهذا يدفع المدخن إلى زيادة نسبة الملح في الطعام حتى يشعر بطعم الأكل. كما أن التدخين يؤدي إلى اضطراب الشهية وتجدد الإحساس بالجوع، وهو ما يعرف بسوء التغذية. ومن آثاره أيضاً تعرض المعدة لتقرحات وزيادة احتمال الإصابة بسرطان اللثة وسرطان المريء. التدخين يحول الجسم إلى بيئة خصبة للأمراض، شبكة النبأ المعلوماتية، "http://www.annabaa.org/nbanews/18/34.htm"، آخر زيارة تمت للموقع في ١٥/٤/٢٠٠٣م.

(١٨٤) التدخين له آثار على الجهاز الدوري تتمثل في انقباض الأوعية الدموية وارتفاع ضغط الدم وزيادة حدوث تصلب الشرايين وزيادة في سرعة تجلط الدم. كذلك يؤدي التدخين إلى زيادة في سرعة ضخ الدم الذي يصحبه اضطراب في ضربات القلب، ونقص الأوكسجين وزيادة أول أكسيد الكربون بالدم. سيف الدين حسين شاهين، التدخين أضراره ووسائل تجنبه، مطابع الفرزدق التجارية، ١٩٨٨م، ص ص ٤٠-٤٥، لاحقاً (شاهين).

كما أن للتدخين آثاراً سيئة على كل من الحامل والمولود. تشير الكثير من الدراسات إلى أن التدخين المفرط يضعف من خصوبة الرجل والمرأة، حيث تقل معدلات الحمل والخصوبة بين المدخنات بنسبة تصل إلى ٣٠٪، ولو شاء الله وحملت المدخنة فإن احتمال حدوث الحمل خارج الرحم مرتفع جداً[١٨٥]. فالتدخين يغير من الخواص الطبيعية للكروموسومات التي تحمل الصفات الوراثية، وهذا بدوره يحدث تشوهات في الأجنة. وبما أن السيجارة تحتوي آلاف العناصر الضارة فإنه من البديهي أن يكون التدخين ضاراً بصحة الأم والجنين. فالسيدة الحامل تعرض جنينها لخطر النيكوتين والقطران وأول أكسيد الكربون مما يؤدي إلى تعطيل نمو الجنين ونقص الوزن[١٨٦]. كما أن من أخطار التدخين على الحامل خطر الولادة المبكرة أو ولادة طفل خديج، لم يكمل الشهر التاسع، وقد يولد الطفل بقصور في الرئة وقصور في الجهاز المناعي. فهناك زيادة في حدوث التشوهات الخلقية للأجنة لدى الأمهات المدخنات، مما قد يتسبب في موت الجنين في كثير من الأحيان[١٨٧]. كما أن الأطفال الذين تدخن أمهاتهم أكثر عرضة للتخلف التعليمي من أقرانهم الذين لاتدخن أمهاتهم؛ ففي بحث شمل ٥٠٠ طفل في بريطانيا أوضح العلماء أن القدرة على استيعاب المواد الرئيسية تقل عند الأطفال المعرضين لدخان السجائر عن غيرهم بفارق زمني يصل إلى ٣ أشهر، ويصل هذا الفارق إلى ٤ أشهر في القدرة على القراءة، ويرتفع إلى ٥ أشهر في مادة الرياضيات. كذلك فإن الرضيع الذي يعيش في جو مليء بدخان السجائر معرض للموت المفاجئ وزيادة المغص نتيجة ارتفاع مستوى النيكوتين في حليب الأم المرضع[١٨٨]. وقد أثبت الأطباء أن قلب الجنين يتجاوب

---

(١٨٥) ليلى محمد، التدخين حول العالم، مجلة حياتنا، العدد ٦٥٤، أبريل ٢٠٠٣م، ص ٤٢.

(١٨٦) المرجع السابق.

(١٨٧) الدنشاري ودوس، مرجع سابق، ص ٩٤.

(١٨٨) الجمعية الكويتية لمكافحة التدخين والسرطان، الحامل والتدخين، د.ت.، دولة الكويت، ص ٧.

مع تدخين الأم، حيث تزداد ضربات قلب الجنين بمعدل ٥-١٠ ضربات في الدقيقة، مما يؤثر على صحته؛ لأن العناصر الكيميائية السامة الناتجة عن التدخين التي يمتصها دم الأم تنتقل إلى مجرى دم الجنين(١٨٩).. وتشير الباحثة كيمبرلي يولتون من مركز الصحة البيئية في مستشفى سينسناتي للأطفال أن التدخين السلبي يؤثر على قدرات الأطفال في التعلم، وبخاصة القراءة والرياضيات والاستنتاج؛ وذلك نتيجة لارتفاع مادة الكوتينين في دمائهم، فكلما ارتفعت نسبة هذه المادة في دم الأطفال قلت درجة استيعابهم(١٩٠). كما أن أثر التدخين ينعكس على البنيان الجسدي للطفل، فقد أثبتت الدراسات الطبية أن الأطفال المولودين لأمهات مدخنات أقصر قامة من أقرانهم المولودين لأمهات غير مدخنات(١٩١).

ومن ثم فلا يقتصر الأثر السلبي للتدخين على المدخن وحده بل يتجاوزه لغير المدخنين، وهو ما يطلق عليه مصطلح التدخين السلبي، كما أوضحنا سلفاً.

مما سبق يتبين بجلاء أن التدخين يلحق بالأفراد أضراراً جسمانية خطيرة، فإذا أمكن إثبات هذه الأضرار وعلاقتها بالتدخين على ما سنرى، فإن ذلك يستوجب مساءلة المتسبب وينشئ للمضرور حقاً في التعويض.

٣ - العلاقة السببية:

لقد أصبحت العلاقة السببية ومسألة الربط بين الأضرار الصحية للأفراد واستهلاك منتجات التبغ من ثوابت المجتمعات الغربية. وهناك عدد كبير من

---

(١٨٩) ليلى محمد، التدخين حول العالم، مجلة حياتنا، العدد ٦٥٤، أبريل ٢٠٠٣م، ص ٤٢. السمالوطي، مرجع سابق، ص ١٨٧.

(١٩٠) التدخين السلبي يؤثر على قدرات الأطفال في التعلم، "http://arabic.planetarabia.com/content/article.cfm/102896/112503"، آخر زيارة تمت للموقع في ٢٠٠٣/٢/٢٧م.

(١٩١) د. محمد علي الباز، التدخين وأثره على الصحة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، (جدة، ١٩٨٦م) ص ١٥٤.

الأحكام القضائية قد صدرت في حق دوائر إنتاج التبغ لصالح المتضررين من هذه المنتجات. فقد منحت هيئة المحلفين لإحدى المحاكم العليا في كاليفورنيا لمدخن سابق مبلغ عشرين مليون دولار تعويضاً من R.J. Reynolds Tobacco Holdings Inc. and Philip Morris Inc[١٩٢].وقد جاء في حيثيات الحكم أن شركات التبغ قد تصرفت بتحايل؛ إذ إنها على الرغم من علمها بالمخاطر الصحية للتدخين فإنها تعمدت تضليل العامة بشأن مخاطر التدخين. وفي قضية أخرى منحت إحدى المحاكم في ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية تعويضاً يقارب ١٣ مليون دولار لثلاثة من المدخنين، وقد نسب الحكم لشركات التبغ تعمد تضليلها لزبائنها بكل ما يتعلق بأضرار التدخين[١٩٣]. وفي ولاية نيويورك منحت المحكمة العليا ٣٥٠ ألف دولار لصالح أحد المدخنين[١٩٤]. غير أن عدداً آخر وأكبر من القضايا قد فشلت في المحاكم بسبب صعوبة إثبات رابطة السببية بين الضرر والخطأ الذي يقع من منتهكي نصوص التشريعات المعنية بمكافحة التبغ. فعلى سبيل المثال يصعب إثبات الوفاة الناتجة من سرطان الرئة أنه حصل بسبب تدخين هذا النوع أو ذلك النوع من السجائر. كما يصعب إثبات أن الوفاة ناتجة من التعرض لدخان السجائر المنفوثة من هذا المدخن أو ذاك. وكذلك يصعب إثبات أن نسبة التلوث البيئي من جراء دخان السجائر حصل من هذا المدخن أو ذاك.

وفي ظل ضعف الدراسة العلمية وعجزها أمام إمكانية إثبات العلاقة

---

(١٩٢) Cnn.com, California Jury Awards Dying Ex-smoker $20 Million, Mar. 27, 2000, "http://www.cnn.com/2000/US/03/27/smoker.lawsuit.02/" (last visit Apr. 4, 2004).

(١٩٣) Cnn.com, Miami Jury Awards Nearly $13 Million in Tobacco Lawsuit, Apr. 7, 2000, "http://www.cnn.com/2000/US/04/07/tobacco.smokers.verdict.02/" (last visit Apr. 4, 2004).

(١٩٤) Join Together Online, N.Y. Jury Awards $350'000 in Tobacco Lawsuit, Dec. 22, 2003, "http://www.jointogether.org/sa/news/summaries/print/0,1856,568317,00.html" (last visit Apr. 4, 2004).

السببية بين انتهاك التشريعات القانونية لمكافحة التبغ والأضرار المترتبة على ذلك، فلا يمكن للمسؤولية المدنية أن تعمل بشكل فاعل في مواجهة الغزو الذي تقوده إمبراطوريات التبغ في هذه الحقبة من حياتنا. غير أن الآمال تعقد على أن تتطور التكنولوجيا وتتقدم الأبحاث العلمية في المستقبل بحيث تستطيع تحديد الرابطة السببية بين منتجي التبغ ومستهلكيه وبين الأضرار المترتبة على تصرفاتهم وأعمالهم.

٤ – آثار المسؤولية المدنية:

يتمثل أثر المسؤولية المدنية في منح التعويض للمتضررين من جراء العمل غير المشروع الذي ألحق الضرر بهم، وهو ما بدا جلياً من الحالات التي سبق استعراضها آنفاً. وقد اعترفت بعض الشركات المنتجة للتبغ بالفعل بمخاطر التدخين القاتلة وامتثلت للقضاء الأمريكي لتعويض من هلك بسبب التدخين أو من أصيب بأمراض ناتجة من التدخين بمليارات الدولارات(١٩٥). كما أنه نتيجة للحكم الصادر في القضية المعروفة باسم سكوت ضد شركة أميريكان توباكو تعتبر إضافة جديدة قامت بموجبها شركات التبغ بدفع ملايين الدولارات تعويضاً للمدخنين عن أضرار صحية(١٩٦). كما رفعت بعض وكالات الحكومة الفيدرالية دعاوى قضائية في المحاكم تطالب شركات التبغ بسداد كل نفقات العلاج التي تكبدتها الولايات المتحدة في علاج الأمراض الناشئة عن التدخين(١٩٧).

كما قررت إدارة مستشفى الملك فيصل التخصصي، ويعد من أكبر المستشفيات السعودية، البدء في مقاضاة شركات السجائر عن النفقات التي

---

(١٩٥) الجندي، مرجع سابق.

(١٩٦) ليلى محمد، مرجع سابق، ص ٤٣.

(١٩٧) هناء علام، حرية الفرد أم صحة الجمهور، يوليو ٢٠٠٣م، المقالة متوافرة على الموقع الإلكتروني.
آخر زيارة، ١١ فبراير ٢٠٠٤م، [فيما يلي علام.]

تكبدها المستشفى لمعالجة عشرات الآلاف من مرضى سرطان الرئة، وقد ركزت الدعوى على أن شركات السجائر العالمية تسوق للأسواق الخليجية والعربية سجائر تحتوي كمية أكبر من النيكوتين والقطران عن تلك التي تسوقها في الأسواق الأمريكية والأوروبية[١٩٨]. وحتى لو لم يصدر حكم لصالح إدارة المستشفى حالياً، فإن مثل هذه الشكوى من شأنها أن تشكل رادعاً لشركات الاتجار بمنتجات التبغ في المستقبل.

كما يحق للعاملين في دوائر التبغ، بخاصة في مصانعه، الحصول على تعويض من جراء ما يتعرضون له من أمراض لحقت بهم نتيجة مباشرة للعمل في هذا القطاع غير الصحي، بخاصة أن اتفاقيات العمل الدولية الموقعة في إطار منظمة العمل الدولية فرضت على أرباب العمل توفير بيئة صحية نظيفة للعمل تكفل المحافظة على صحة العمال. ومن ثم يلتزم رب العمل في معظم التشريعات الوطنية تعويض العمال الذين لحقت بهم أمراض من جراء العمل في مصنعه[١٩٩].

ووفقاً للقانون الكويتي فإن رب العمل يلتزم مصاريف العلاج والأدوية ونقل العامل المريض إلى المستشفى[٢٠٠]، ودفع أجره بكامل العناصر طوال فترة العلاج، وإذا زادت عن ستة أشهر وجب أن يدفع نصف الأجر حتى يتماثل العامل للشفاء أو تثبت العاهة أو يموت[٢٠١]. وهنا فإن التعويض الذي يستحقه ورثة العامل عن الوفاة هو ١٥٠٠ يوم بأجر كامل، أما في حالة العجز الدائم فتعويضه ٢٠٠٠ يوم بأجر كامل[٢٠٢].

---

(١٩٨) منصور، مرجع سابق.

(١٩٩) مجموعة التويجري، مرجع سابق، ص ٣٥٨.

(٢٠٠) قانون العمل الكويتي، مرجع سابق، مادة ٦٣. انظر كذلك تمييز (١٩/١٩٧٣م) مجلة القضاء والقانون السنة الخامسة، العدد الثاني، رقم ١، ص ٣٠.

(٢٠١) قانون العمل الكويتي، مرجع سابق، مادة ٦٤.

(٢٠٢) مجموعة التويجري، مرجع سابق، ص ٣٦٦.

ومع الأسف، فما زال القضاء الكويتي عاجزاً عن مواجهة حالات الضرر الذي يلحق بالمدخنين والأفراد الذين يتعرضون لهذا الدخان. ولا ينسب هذا العجز إلى القضاء بقدر ما ينسب إلى الأفراد الذين يتحرجون من مقاضاة المعنيين بهذه الأضرار، إلى جانب قصور التشريعات الكويتية في مواجهة الخطر من استهلاك منتجات التبغ والتعرض لدخانها.

ثانياً – المسؤولية الدولية:

من شأن المسؤولية الدولية نسبتها إلى الدول الأعضاء في الاتفاقية والمنظمات الدولية المعنية في مكافحة التبغ. وبالفعل فقد نصت المادة ١٩ (٥) من اتفاقية مكافحة التبغ على أنه يجوز لمؤتمر الأطراف "أن ينظر في المسائل ذات الصلة بالمسؤولية، بما في ذلك النهوج الدولية المناسبة." ومن ثم يمكن القبول بالنظام المعاصر للمسؤولية الدولية الذي تحكمه القواعد العامة للقانون الدولي، أو تطوير هذا النظام من خلال مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية مكافحة التبغ[٢٠٣].

والمسؤولية الدولية تتطلب خطأً وضرراً وعلاقة سببية، وتسوى بطريقة تختلف كلياً عن أسلوب تسوية مسائل المسؤولية الوطنية.

١ – الخطأ:

أوردت اتفاقية مكافحة التبغ عدداً من الالتزامات على عاتق الدول الأطراف التي تلتزم احترام هذه الالتزامات ووضعها موضع التنفيذ. غير أن الصياغة التي جاءت بها الاتفاقية كانت صياغة لا تحمل في ثناياها التزامات صريحة ومحددة وحاسمة يترتب على انتهاكها المسؤولية الدولية. فقد نصت اتفاقية مكافحة التبغ على ضرورة مراعاة الثقافة المحلية السائدة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية في رسم السياسة العامة لمكافحة التبغ[٢٠٤].

(٢٠٣) مؤتمر الأطراف هو أحد الأجهزة المنبثقة عن اتفاقية مكافحة التبغ وفقاً للمادة ٢٣ منها.

(٢٠٤) اتفاقية مكافحة التبغ، مرجع سابق، مادة ٤ (٣).

كما أبدت المادة ٥ (٣) من اتفاقية مكافحة التبغ مرونة عندما طلبت من الدول الأعضاء في أثناء وضع سياستها وتنفيذها في مجال الصحة العمومية المتعلقة بمكافحة التبغ أن "تتصرف وفقاً للقانون الوطني."[٢٠٥] ومن ثم فإن مرونة القانون الوطني الذي تضعه المؤسسات الوطنية التي تتباين مع قريناتها في الدول الأخرى هي التي تملك حق وضع السياسات الخاصة بمكافحة التبغ. وهذه الخصوصية أكدها نص المادة ٢١ (٤) من اتفاقية مكافحة التبغ، الذي جاء فيه أن "يخضع تبليغ وتبادل المعلومات بمقتضى الاتفاقية للقانون الوطني بشأن الخصوصية والسرية، وتحمي الأطراف، حسب الاتفاق المتبادل بينها، أي معلومات سرية يتم تبادلها." ومن ثم يمكن تسويغ أي خطأ قانوناً على أنه نوع من أنواع الحرية والمرونة التي سمحت به الاتفاقية.

لكن الضرر حين يلحق بدولة مجاورة أو دول أخرى، لا بد من تنبيه الدولة المقصرة بأهمية اتخاذ اللازم لحماية الدول المتضررة، مما تتسبب به الأعمال التي تقع في الأقاليم الخاضعة لولايتها القضائية، وإلا اعتبر هذا الامتناع إمعاناً في تجاهل الالتزامات الواردة في اتفاقية مكافحة التبغ ورفضاً للتعاون الدولي الذي يحقق الحماية لجميع الأطراف. فعلى سبيل المثال حين تدخل منتجات التبغ من إحدى الدول لإقليم دولة أخرى دون أن تكون موسومة بالتحذيرات المشار إليها في اتفاقية مكافحة التبغ ودون أن تكون محلاً للتدابير السعرية في بلد المنشأ، فمن شأنها أن تشجع من الإقبال على استهلاك التبغ في الدول المجاورة وتزيد منه، الأمر الذي يتطلب تنبيه هذه الدولة، أو إثارة المسؤولية الدولية في حقها.

٢ – الضرر:

تختلف طبيعة الضرر في المسؤولية الدولية عن الضرر في المسؤولية الوطنية. فالضرر في المسؤولية الدولية يتمثل في إغراق السوق المحلي

(٢٠٥) المرجع السابق، مادة ٤ (٥)(٣).

بمنتجات التبغ الأجنبية التي لا تخضع للمواصفات الدولية المتفق عليها بالنسبة لمنتجات التبغ، وبأسعار مغرية لاستهلاكها. كما أن الإعلان عبر الحدود من شأنه أن يضر بالدول التي تستقبل هذه الإعلانات أو تنتج آثارها فيها. ومن الأضرار انتقال الملوثات الناجمة عن صناعة التبغ أو إتلافه أو إتلاف المواد المصادرة والمستخدمة في تصنيعه عبر الحدود مما يسبب تلوث بيئة الدول المجاورة. كما أن من الأضرار التي يكون أشخاص القانون الدولي موضوعاً لها الكشف والإعلان عن بعض الوثائق التي تسمها الأطراف بأنها سرية وفقاً لقانونها الوطني.

٣ – علاقة السببية:

إن مسألة إثبات العلاقة السببية في المسؤولية الدولية أسهل منها في المسؤولية الوطنية، حيث إن تحقيقاً أو بحثاً أو دراسة أو تحليلاً من شأنه أن يحدد مصدر هذه الأفعال المسببة للضرر، فيمكن معرفة مصدر منتجات التبغ المخالفة، وكذلك مصدر الملوثات ومصدر الإعلانات عبر الحدود.

٤ – آثار المسؤولية الدولية:

تنحصر آثار المسؤولية الدولية في وقف الاعتداء أوإعادة الحال إلى ما كانت عليه أو الترضية أو التعويض.

بالنسبة لوقف الاعتداء أمر ضروري في المسؤولية الدولية، فلا بد من وقف الانتهاكات التي ترتكب على إقليم الدولة في حق الدول الأخرى. فتعمل دولة الانتهاك على وقف الإعلانات عبر الحدود، ووقف تصدير منتجات التبغ المخالفة، ووقف انتقال الملوثات للدول المجاورة.

الترضية تكون مقبولة بشأن الانتهاكات التي تتم لاتفاقية مكافحة التبغ، غير أنها أحياناً لا تكون كافية وحدها، ولا بد أن يصحبها إعادة الحال إلى ما كانت عليه فإن تعذر استحق التعويض.

أما بالنسبة لإعادة الحال إلى ما كانت عليه فهو الإجراء المفضل، ما دام ممكناً. فعلى سبيل المثال، إن قيام الدولة المنتهكة بإعادة استيراد منتجات التبغ

المخالفة للشروط والمعايير الدولية وإزالة الإعلانات عبر الحدود ومحاربتها تعتبر من الأمور الممكن القيام بها، لكن إعادة الحالة الصحية لمستهلكي السجائر المخالفة عبر الحدود أمر مستحيل القيام به. وهنا لا بد من التعويض.

فحين يتسبب الإعلان عبر الحدود بنشر ظاهرة استهلاك التبغ على المناطق الحدودية، لا بد من دفع التعويض المناسب لنشر الوعي بين سكان المناطق المتضررة والعمل على إقناعهم بالإقلاع عن التدخين تمهيداً لإعادة الحال إلى ما كانت عليه.

الخاتمة والتوصيات

من الواضح أن اتفاقية مكافحة التبغ حاولت كسب ود الدول على حساب فحوى النص، وذلك لضمان انضمام أكبر عدد ممكن من الدول لهذه الاتفاقية، على الرغم من مرونة الالتزامات الواردة فيها وضعفها. كما أن أسلوب الرقابة الوارد على تنفيذ الدول لالتزاماتها لا يتناسب وحجم الضرر الذي قد يلحق بالصحة العامة والبيئة من جراء إنتاج واستهلاك منتجات التبغ. والأدهى من ذلك أن هناك منظمات دولية أخرى لها باع أطول في مكافحة منتجات التبغ يفوق حتى دور منظمة الصحة العالمية، من هذه المنظمات منظمة التجارة العالمية، على سبيل المثال، التي تفرض قيوداً مشددة ورقابة أشد على انتقال السلع وأسعارها بين الدول الأعضاء.

لكن سياسة التدرج في فرض الالتزامات الدولية بشأن المستحدث من المواضيع قد درج عليها المجتمع الدولي وأصبحت راسخة. فموضوع حماية حقوق الإنسان حين دخل تحت مظلة القانون الدولي بدأ بإعلان عالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م ثارت الإشكالات بشأن قيمته القانونية، ثم انتقل المجتمع لعهدين دوليين ذوي قيمة قانونية ملزمة عام ١٩٦٦م. ومن ثم فمن غير المتوقع أن تبقى المكافحة الدولية ضد التبغ في حدود هذا المستوى الذي جاء في اتفاقية مكافحة التبغ لعام ٢٠٠٣م، بل من المتوقع أن نرى المزيد من التشريعات الدولية التي تتناول مواضيع متخصصة في مكافحة التبغ، كالحد من تدخين النساء ولاسيما الحوامل، والأطفال ومكافحة التدخين السلبي، بل وتوفر حماية قانونية أكثر فاعلية مما نراه حالياً. كما أننا نتوقع أن ترى النور أجهزة متخصصة لمكافحة التبغ من أجل التركيز على تنفيذ الدول لالتزاماتها بهذا الخصوص، والضغط على الدول غيرالملتزمة بهذه السياسة الدولية.

كما أننا نعتقد بتباين التشريعات الوطنية للدول المختلفة بشأن مكافحة التبغ، الأمر الذي قد يكون له أثر سلبي بالنسبة لعملية مكافحة التبغ. فعلى سبيل المثال لا يملك من يقل عن ٢١ عاماً حق شراء أي من منتجات التبغ في الكويت، بينما يستطيع ذلك في الولايات المتحدة والأردن، مما يهدم ويزعزع الحماية القانونية

التي يتمتع بها هذا الفرد خلال وجوده في وطنه. الأمر الذي يتطلب وقفة دولية من أجل توحيد أو مواءمة التشريعات الوطنية للدول الأعضاء في اتفاقية مكافحة التبغ.

كما أن تحقيق مكافحة فاعلة ضد التبغ تتطلب إنشاء محكمة دولية متخصصة للنظر في القضايا التي ترفعها الدول بعضها ضد بعض، وتلك التي يرفعها الأفراد ضد دولهم أو غيرها، أو حتى ضد أشخاص القانون الخاص بخاصة أن الانتهاكات المتعلقة بمكافحة التبغ هي انتهاكات عادة ما تقع عبر حدود الدول أو أن أطرافها في أكثر من دولة، فمنتجه ومصدره ومستورده ومستهلكه والمعلن عنه ونافث دخانه أطراف يندر أن يكونوا في الدولة ذاتها. الأمر الذي يتطلب جهازاً ذا اختصاص يمتد عبر جميع هذه الدول. لكن قضايا الأفراد لا يمكن لمثل هذا الجهاز أن ينظرها ما لم يحرم الأفراد من حقهم بالتقاضي الفعلي أمام دولهم.

الآن وقد رسخت مسألة مكافحة التبغ دولياً، من الحري التركيز على الوقاية منه حتى لا تثور مسألة العلاج. ومن هذا المنطلق نصت المادة ٢٢(١)(هـ) من اتفاقية مكافحة التبغ على أهمية التعاون في "تحديد أساليب مكافحة التبغ، بما فيها العلاج الشامل لإدمان النيكوتين". ولم يخرج الدستور الكويتي عن هذا الإطار حين نص في المادة ١٥ منه على أن "تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة". وحين يلوح الدستور بمصطلح الدولة فإن مكافحة التدخين مهمة لا تسند لوزارة الصحة وحدها، بل وزارة التجارة والصناعة وبلدية الكويت ووزارة الداخلية والهيئة العامة للبيئة، كل في مجال اختصاصه.

وبالفعل فقد بدأت إحدى المحاكم في لويزيانا بالنظر في دعوى قضائية تلزم شركات التبغ بتمويل برامج للتوقف عن التدخين وإجراء فحوص طبية للمدخنين[٢٠٦]. ونتمنى اقتباس مثل هذه الأفكار في عالمنا العربي بحيث يتم

(٢٠٦) ليلى محمد، مرجع سابق، ص ٤٣.

إلزام مصانع التبغ وتجاره في العالم العربي بتمويل أبحاث مكافحة التبغ والإقلاع عن التدخين.

وفي الختام لا يصح لنا إلا تأكيد حقيقة أن حرية الفرد تقف عند حدود حريات الآخرين، فتدخين الفرد وحرية التجارة والصناعة يجب ألا تتسبب – بأي حال من الأحوال – في الإضرار بالآخرين. فعدد لا بأس به من الأفراد المحيطين بنا في أي بقعة من بقاع العالم قد قضوا نتيجة مباشرة لتدخينهم التبغ. فالمسألة بالفعل تحتاج إلى وقفة شجاعة من الدول والمؤسسات حتى الأفراد لإيقاف كل مدخن عند حده بحيث لا يتسبب في الإضرار بغيره.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- أ. د. ابراهيم الدسوقي أبو الليل، المصادر غير الإرادية للالتزام: المسؤولية المدنية والإثراء دون سبب أو الفعل الضار والفعل النافع، مذكرات لطلبة الماجستير، د. ت.، جامعة الكويت، كلية الحقوق.
- د. أبو زيد رضوان، دروس في القانون التجاري: الشركات التجارية في القانون الكويتي، ١٩٨٦م.
- الجمعية الكويتية لمكافحة التدخين والسرطان، الحامل والتدخين، دولة الكويت، د. ت.
- حسين نصار، تشريعات حماية الطفولة: حقوق الطفل، منشأة المعارف بالاسكندرية د. ت.
- سيف الدين حسين شاهين، التدخين أضراره ووسائل تجنبه، مطابع الفرزدق التجارية، ١٩٨٨م.
- د. طعمة الشمري، قانون الشركات التجارية الكويتي، مؤسسة دار الكتب، ١٩٨٦م.
- عادل الدمرداش، الإدمان مظاهره وعلاجه، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٢م.
- د. عادل الطبطبائي، قانون الخدمة المدنية الكويتي الجديد، جامعة الكويت، ١٩٨٣م.
- عبداللطيف ياسين، أضرار التدخين على الجنسين وكيفية الإقلاع عنه، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م.
- عز الدين الدنشاري و سينوت حليم دوس، التدخين" دراسة علمية هادفة"، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٦م.
- مجموعة محمد التويجري للدراسات القانونية، قانون العمل والعمال في دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة، د. ن.، ٢٠٠٣م.

- د. مصطفى ماهر عطري، التدخين والصحة، المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية، سلسلة الثقافة الصحية، الكويت، ٢٠٠٠م.
- د. محمد علي الباز، التدخين وأثره على الصحة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ١٩٨٦م.
- د. محمد نبهان، لماذا... هذه الحملة على التدخين؟، دار المريخ، السعودية، ١٩٨٩م.
- د. محمد زكي أبو عامر، قانون العقوبات: القسم الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩م.
- محمد ياسر القضماني، التدخين داؤه ودواؤه، دن.، الكويت، ١٩٩٩م.
- هاني عرموش، التدخين بين المؤيدين و المعارضين، دار النفائس بيروت، ١٩٨٦م.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Dona Schneider and Natalie Freeman, Children's Environmental Health: Reducing Risk in A Dangerous World, A.P.H.A., 2000.
- L'Etat Du Monde, Annuaire èconomique et gèopolitique mondial, èditions La Dècouverte, 1991.
- Dr. Mohammad Al Khatib, Fighting Addiction & Smoking,

ورقة مقدمة في المؤتمر الإقليمي الأول لمكافحة التدخين، الكويت ٢٦–٢٧ أبريل ١٩٩٨م.

- Stuart Hart and Suzanne Maxson, Child Maltreatment Responses of the Schools, Policy Issue series No. 4-1988, consortium on education policy studies, Bloomington.

الأبحاث العلمية:

- د. أحمد السعيد الزقرد، الحماية القانونية من الخداع الإعلاني في القانون الكويتي والمقارن، ٤ مجلة الحقوق ١٤٣(١٩٩٥م).
- أ. د. أحمد الملحم، القواعد الأساسية للاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات وأثرها على المؤسسات المالية، ورقة مقدمة في مؤتمر الكويت الأول

"اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، ١٦-١٨ فبراير ٢٠٠٣م، تنظيم مكتب المقاطع والملحم للمحاماة والاستشارات.

- إقبال الأمير السمالوطي، دراسة عن التحليل الاجتماعي والنفسي لظاهرة التدخين مع التركيز على المرأة و الطفل، بحث علمي مقدم للمؤتمر الإقليمي الأول لمكافحة التدخين، الذي نظمته الجمعية الكويتية لمكافحة التدخين و السرطان، الكويت، ٢٦-٢٧ أبريل ١٩٩٨م.
- د. مصطفى سلامة حسين، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية: الهدف والمبادئ - وضع الدول - احترام القواعد، ورقة مقدمة في مؤتمر الكويت الأول "اتفاقيات منظمة التجارة العالمية: الجوانب القانونية"، ١٦-١٨ فبراير ٢٠٠٣م.
- د. ممدوح خليل البحر، الجرائم الماسة بحق الطفل في الحياة والسلامة البدنية، ٣ مجلة الحقوق ٢٠٥، ٢٠٠٣م.
- طارق الطواري، حكم الدين في عادة التدخين، بحث علمي مقدم للمؤتمر الإقليمي الأول لمكافحة التدخين، الذي نظمته الجمعية الكويتية لمكافحة التدخين والسرطان، الكويت، ٢٦-٢٧ أبريل ١٩٩٨م.
- Tobacco Smoking, 254 Int'l Rev. Red Cross 340, (1986).
- Mashael Alhajeri, The Risk Concept On Modern Tort Map, 25 J. of L. 11 (2001).

الجرائد والمجلات:

- أنور بورحمه، الموت البطيء بالسم، مجلة حياتنا، العدد ٦٣٥، سبتمبر ٢٠٠١م.
- شريف حمدي، التدخين يقتل مدخناً كل ٩ ثوان، مجلة اليقظة، العدد ١٧٨٣، ٣٠/٤/٢٠٠٣م.
- علي البلهاسي، غرائب الاختراعات والاكتشافات، جريدة الجزيرة، الطبعة الأولى، العدد١٠٤٧٣، ١ يونيو ٢٠٠١م.
- ليلى محمد، التدخين حول العالم، مجلة حياتنا، العدد ٦٥٤، أبريل ٢٠٠٣م.

- مجلة النبأ، السجائر تقتل مدخناً كل تسع ثوان، العدد ٤٣، مارس ٢٠٠٠م.

التشريعات الوطنية والأجنبية:

الكويت:

- قانون الجزاء الكويتي رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠م.
- قانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي، رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤م.
- قانون رقم ٦ لعام ١٩٦٥م باصدار قانون الصناعة.
- القانون الكويتي رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٨م، في شأن المجاهرة بالإفطار في شهر رمضان.
- القانون الكويتي رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦م في شأن قمع الغش في المعاملات التجارية.
- قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسة رقم ٨٢/٥٨ المنعقدة في تاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦م.
- قانون الأحداث الكويتي رقم ٣ لعام ١٩٨٣م.
- القانون الكويتي رقم ١٩٩٥/٥م في شأن مكافحة التدخين.
- قرار وزير الصحة رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٩٥م بتحديد الأماكن العامة التي يحظر التدخين فيها.
- القانون الكويتي بشأن إنشاء الهيئة العامة للبيئة رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥م والمعدل تحت رقم ٩٦/١٦.
- القرار الوزاري لوزير الصحة الكويتي رقم ٤٠٢ لعام ١٩٩٦م.
- القرار الوزاري لوزير الصحة الكويتي رقم ٤١٢ لعام ١٩٩٦م.
- قرار وزارة الصحة رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠١م الصادر بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٠١م.

جمهورية مصر العربية:

- القانون المصري رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٢م بتعديل بعض أحكام القرار بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١م في شأن الوقاية من أضرار التدخين.

الأردن:

- قانون مراقبة سلوك الأحداث الأردني، رقم ٥١ لسنة ٢٠٠١م.

التشريعات الدولية:

- النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، ١٩٤٤م.
- اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين، ١٢ أغسطس ١٩٤٩م.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قرار الجمعية العامة رقم ٢١٧ ألف (د – ٣)، ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م.
- اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، قرار الجمعية العامة رقم ٦٤٠ (د – ٧)، ٢٠ ديسمبر ١٩٥٢م.
- العهد المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٠٠ ألف (د – ٢١)، ١٦ ديسمبر ١٩٦٦م.
- إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٦٣ (د – ٢٢)، ٧ نوفمبر ١٩٦٧م.
- اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩م.
- إعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة، قرار الجمعية العامة رقم ٣٣١٨ (د – ٢٩)، ١٤ ديسمبر ١٩٧٤م.
- النظام الأساسي لمجلس وزراء الصحة العرب، وافق عليه مجلس الجامعة بتاريخ ٤/٩/١٩٧٥م، بموجب قرار رقم ٣٣٠٦ في دور انعقاده العادي الرابع والستين، مادة ٢(١٠).
- البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، ٨ يونيو ١٩٧٧م.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قرار الجمعية العامة رقم ٣٤/١٨٠، ١٨ ديسمبر ١٩٧٩م.

- اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، ٢١ مايو ٢٠٠٣م، اجتماع منظمة الصحة العالمية السادس والخمسون.

المراجع الالكترونية:

- أحمد رجائي الجندي، الإدمان، "http://islamset.com/arabic/ahip/adict/mkdmh.html"، آخر زيارة تمت للموقع في ٢٨ أبريل ٢٠٠٣م.
- أحمد منصور، خطورة التدخين على صحة الإنسان، بلا حدود، "http://www.aljazeera.net/programs/nolimits/articles/2000/12/12-30-1htm"، آخر زيارة تمت للموقع في ١٥ أبريل ٢٠٠٣م.
- التدخين،"http://www.sehha.com/generalhealth/smoking.htm"، آخر زيارة تمت للموقع في ١٠ يونيو ٢٠٠٣م.
- التدخين السلبي يؤثر على قدرات الأطفال في التعلم، "http://arabic.planetarabia.com/content/article.cfm/102896/112503"، آخر زيارة تمت للموقع في (٢٧/٢/٢٠٠٣م).
- التدخين ممنوع في جميع مدرجات ملاعب مونديال ٢٠٠٢م، "http://www.alwatan.com/graphics/2001/Nov/20.11/headsst4.htm" (آخر زيارة للموقع ٢٤ فبراير ٢٠٠٤م).
- السودان يحتفل باليوم العالمي لمكافحة التبغ ويمنح جوائز للمقلعين عن تعاطيه، صحيفة الرأي العام، ٣٠ مايو ٢٠٠٢م، "http://www.rayaam.net/2002/05/30/sport2.html" آخر زيارة (١٢ مارس، ٢٠٠٤)م.
- جاد الحق علي جاد الحق، الحكم الشرعي في التدخين، في سلسلة الهدي الصحي، الجزء الأول، مطبوعات منظمة الصحة العالمية، ١٩٨٨م، منشورة على موقع منظمة الصحة العالمية "http://www.who.org"، آخر زيارة تمت للموقع في ٢٨ أبريل ٢٠٠٣م.
- جريدة البيان، مؤتمر وزراء الصحة بدول التعاون يختتم أعماله

بـأبـو ظـبـي، ٩ يـنـايـر ٢٠٠٣م، جـريـدة الـبـيـان الإمـاراتـيـة، "http:// www.albayan.co.ae/albayan/2003/01/09/mhl/19.htm" (آخـر زيـارة للموقع ٩ مارس ٢٠٠٣م).

- د. زكريا البري، الحكم الشرعي في التدخين، في سلسلة الهدي الصحي، الجزء الثاني، منشورة على موقع منظمة الصحة العالمية "http:// www.who.org"، آخر زيارة تمت للموقع في ٢٨ – أبريل – ٢٠٠٣م.
- محمد بن صالح الحجاج، التدخين ومسؤوليتنا نحو الأجيال القادمة، "http://www.tadawi.com/htm/smoking.htm"، آخر زيارة تمت للموقع في ١٢/٦/٢٠٠٣م.
- هناء علام، حرية الفرد أم صحة الجمهور، يوليو ٢٠٠٣م، المقالة متوافرة على الموقع الإلكتروني "http://www.himag.com"، آخر زيارة، ١١ فبراير ٢٠٠٤م.

* Cnn.com:

- California Jury Awards Dying Ex-smoker $20 Million, Mar. 27, 2000, "http://www.cnn.com/2000/US/03/27/smoker.lawsuit.02/" (last visit Apr. 4, 2004).
- Miami Jury Awards Nearly $13 Million in Tobacco Lawsuit, Apr. 7, 2000, "http://www.cnn.com/2000/US/04/07/tobacco.smokers.verdict.02/" (last visit Apr. 4, 2004).
- Join Together Online, N.Y. Jury Awards $350'000 in Tobacco Lawsuit, Dec. 22, 2003, "http://www.jointogether.org/sa/news/summaries/print/0,1856,568317,00.html" (last visit Apr. 4, 2004).

أحكام قضائية:

- الحكم الاستئنافي رقم ٨٣/٤٩١ تجاري، الصادر في ٣ مايو ١٩٨٣م.
- حكم رقم ٩٣/٣٧٤ كلي، الصادر في ٨ أبريل ١٩٩٣م.
- حكم المحكمة الكلية، دائرة الجنح الجزائية – أحداث، رقم ٩٦/١٧٩، بتاريخ ٦ أبريل ١٩٩٦م.

أخرى:

- التدخين، الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.
- صندوق إعانة المرضى، كيف تقلع عن التدخين، سلسلة الوعي الصحي والثقافي ٦٤.